

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © أيار 2018

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و.ص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب. 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



الصندوق العربي للإتماء  
الاقتصادي والاجتماعي



## العام 2017 باختصار:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما ن. م. إ. خلال العام 2017 مقارنة بالعام السابق بنسبة 3.1% بالأسعار الثابتة لعام 2015. وتحقق هذا نتيجة نمو في الضفة الغربية بمقدار 4.3% مقابل تراجع في قطاع غزة بمعدل 0.3%، وهو ما انعكس في ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2% في الضفة مقابل تراجع بنسبة 4.4% في القطاع.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بمقدار نصف نقطة مئوية في العام 2017 مقارنة مع العام 2016 ووصل إلى 27.4% (18.1% في الضفة و43.6% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) إلى 35% (44% بين الإناث، و34% بين الذكور).
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام في 2017 نحو 14,601.4 مليون شيكل. كما بلغ التمويل الخارجي نحو 2,597.2 مليون شيكل متراجعاً بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. بالمقابل بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام 2017 نحو 2,784.2 مليون شيكل.
- **السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 35,894 سيارة في العام 2017، 77% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجي ومن إسرائيل. ويمثل العدد الإجمالي زيادة بمقدار 5,097 سيارة عن العدد المسجل في العام 2016.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2017 تضخماً موجباً (ارتفاع الأسعار) بنسبة 0.21% مقارنة بالعام السابق. ويعبر هذا عن انخفاض في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكال بنسبة 0.21%. أما الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكال، فإن القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 6.37%. إذ انخفض سعر صرف الدولار مقابل الشيكال بنسبة 6.16%.
- **عجز ميزان المدفوعات الفلسطيني:** بلغ 1,563.7 مليون دولار في العام 2017 (11% من ن. م. إ.). وجاء العجز حصيلة عجز في الميزان التجاري بمقدار 5,374.2 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل (جاء معظمه من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 1,991.9 مليون دولار، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 1,818.6 مليون دولار.

ملاحظة: غالباً ما يتم تقريب النسب الواردة في المراقب الى اقرب عدد صحيح ما عدا (نمو الناتج المحلي الاجمالي والاسعار والتضخم ومعدلات الفائدة)

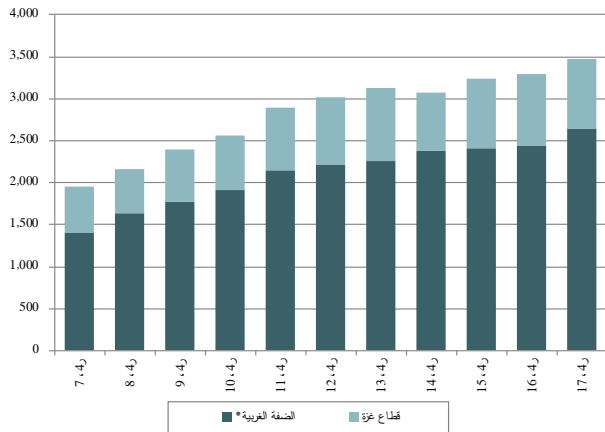
## المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي**  
صندوق 1 - الإنتاج والتعليم والبطالة: لماذا تبدو العلاقات بينها متناقضة؟
- 5 **سوق العمل**  
صندوق 2 - تطور شروط منح تصاريح العمل في إسرائيل
- 11 **المالية العامة**  
صندوق 3 - أداء الموازنة في العام 2017 وسيناريوهات الموازنة العامة 2018
- 14 **القطاع المالي المصري**  
صندوق 4 - قطاع غزة: التحويلات من الخارج والزيادة في الفجوة التمويلية في حال نجاح المصالحة
- 19 **القطاع المالي غير المصري**  
صندوق 5 - قراءة في قانون التأجير التمويلي
- 22 **مؤشرات الاستثمار**  
صندوق 6 - استراتيجيات لتطوير توليد الكهرباء في فلسطين
- 25 **الأسعار والتضخم**  
صندوق 7 - الفقر في إسرائيل وفي القدس
- 27 **التجارة الخارجية**  
صندوق 8 - معابر قطاع غزة
- 29 **مفاهيم وتعريف اقتصادية**  
نظام الحسابات القومية (SNA)
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين  
2017 - 2013
- 31

كما جرت العادة، يستعرض العدد الرابع من المراقب الاقتصادي التطورات على المؤشرات الاقتصادية في الربع الأخير من العام مقارنة بالربع الذي يسبقه والربع المناظر من العام السابق، بالإضافة إلى إجراء مقارنة سنوية بين العامين (2016 و2017).

1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

النمو السنوي %	2017	2016	
3.1	13,686.4	13,269.7	الناتج المحلي الإجمالي*
4.3	10,302.2	9,874.1	- الضفة الغربية*
-0.3	3,384.2	3,395.6	- قطاع غزة
0.02	2,923.4	2,922.9	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (دولار)
2.0	3,762.4	3,689.4	- الضفة الغربية*
-4.4	1,741.6	1,822.0	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الربع الرابع: شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 0.7% خلال الربع الرابع 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,476.5 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزع الناتج المحلي بين 76% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع التراجع في الناتج المحلي بين 0.6% في الضفة الغربية وتراجع بنسبة 1.3% في قطاع غزة (انظر الشكل 1-1).

أدى الانخفاض في الناتج المحلي في الربع الرابع، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.4% في ربع السنة الرابع 2017 مقارنة مع الربع السابق. إلا أن ارتفاع الناتج المحلي بين الربعين المتناظرين أدى إلى ارتفاع في حصّة الفرد بنسبة 2.3% في الربع الرابع 2017 مقارنة بالربع الرابع 2016 (انظر الجدول 1-1).

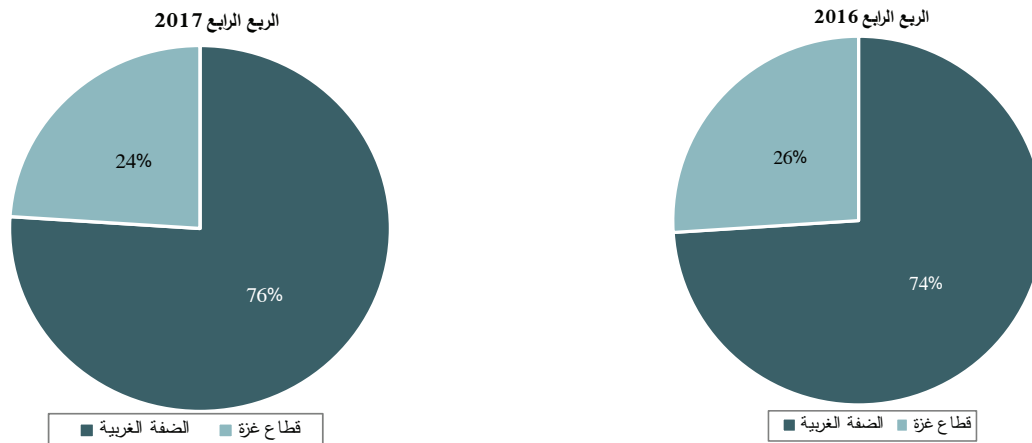
جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2017	الربع الرابع 2016	
734.9	745.6	718.6	فلسطين
956.6	968.1	902.8	- الضفة الغربية
423.5	432.4	454.8	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

المقارنة السنوية: وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2017 إلى نحو 13.7 مليار دولار (بأسعار 2015 الثابتة). ويمثل هذا نمواً مقدراً 3.1% عن العام 2016. وجاء النمو الكلي نتيجة نمو بمعدل 4.3% في الضفة مقابل تراجع بمعدل 0.3% في القطاع. أما فيما يتعلق بحصّة الفرد من الناتج المحلي فلقد وصلت إلى نحو 2,923.4 دولار في 2017، إثر نمو متواضع لا يزيد على 0.02% مقارنة بالعام السابق (انظر جدول 2-1).

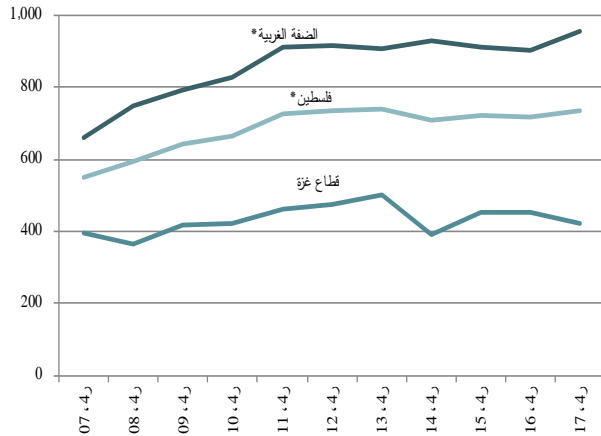
شكل 2-1: توزع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية\* وقطاع غزة (%)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

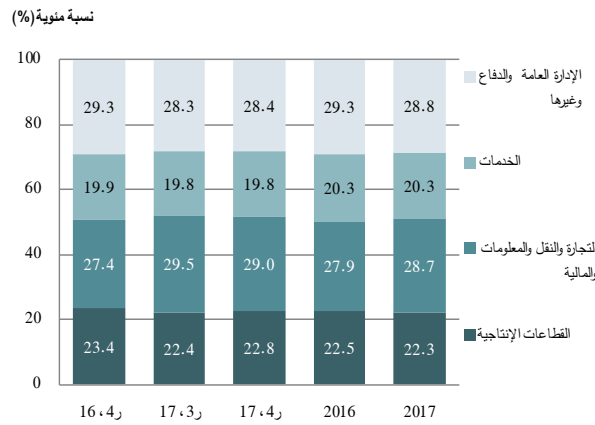
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (دولار بأسعار 2015 الثابتة)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



جدول 1-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

2017	2016	الربع الرابع 2017	الربع الرابع 2016	
3,088.8	2,806.9	815.1	756.7	الاستثمار
11,969.2	12,189.9	2,882.6	2,963.7	الاستهلاك الخاص
3,521.7	3,490.8	971.0	949.8	الاستهلاك الحكومي
(4,816.4)	(5,170.6)	(1,172.3)	(1,342.3)	صافي الصادرات
(76.9)	(47.3)	(19.9)	(30.7)	صافي السهو والخطأ
13,686.4	13,269.7	3,476.5	3,297.2	المجموع = الناتج المحلي الإجمالي

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. والأرقام في الأقواس أرقام سالبة.

## الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وشهدت حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين انخفاضاً طفيفاً (بمقدار 0.1 نقطة مئوية) في الربع الرابع 2017 مقارنة مع الربع الثالث، ووصلت إلى أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين (24% فقط) كما يوضح الشكل 1-2. وبلغت الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الرابع 533.1 دولار، وهذه أقل بمقدار 2.6 دولار عن مستواها في الربع الثالث، ولكنها أعلى بمقدار 85 دولار عن قيمتها في الربع المناظر 2016 (انظر الجدول 1-1). ويعرض الشكل 1-3 الإتساع المستمر بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة والقطاع في العقد المنصرم.

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع: ارتفعت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.4 نقطة مئوية بين الربع الرابع 2017 والربع الثالث 2017 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة والإنشاءات، مقابل انخفاض حصة قطاعات التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 0.5 نقطة مئوية (انظر الشكل 1-4).

المقارنة السنوية: ارتفعت حصة قطاع التجارة والنقل والمالية والتخزين بنحو 0.8 نقطة مئوية مقابل انخفاض في كل من قطاع الإدارة العامة والدفاع والقطاعات الإنتاجية بنحو 0.5 و0.2 نقطة مئوية على التوالي (انظر الشكل 1-4).

## الإنفاق على الناتج المحلي

الربع الرابع: بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2016 والربع الرابع 2017 نحو 179.3 مليون دولار (وهو ما يمثل مؤاماً بمقدار 5.4% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بمقدار 21.2 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 58.4 مليون دولار. مقابل انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي بمقدار 81.1 مليون دولار، وارتفاع في قيمة صافي الصادرات (أي انخفاض في العجز التجاري بين الصادرات والواردات) بمقدار 170 مليون دولار خلال الربع (انظر جدول 1-3).

المقارنة السنوية: شهد العام 2017 انخفاضاً في حصة الاستهلاك الخاص والعام من الناتج المحلي بمقدار 5 نقاط مئوية مقارنة بالعام 2016. ولقد تم تعويض هذا بارتفاع في حصة صافي الصادرات وبارتفاع ضئيل نسبياً في حصة الاستثمار. وعلى الرغم من التطور الإيجابي المتمثل في انخفاض نسبة الاستهلاك إلا أن الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً ما تزال من أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني. إذ بلغ إجمالي الاستخدام لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 21,257.8 مليون دولار في العام 2017، وهذا يزيد على إجمالي الإنتاج المحلي بمقدار 7,571.4 مليون، أو بما يعادل 55.3% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 1-3).



## صندوق 1: الإنتاج والتعليم والبطالة: لماذا تبدو العلاقات بينها متناقضة؟

### ارتفاع نسبة المشاركة

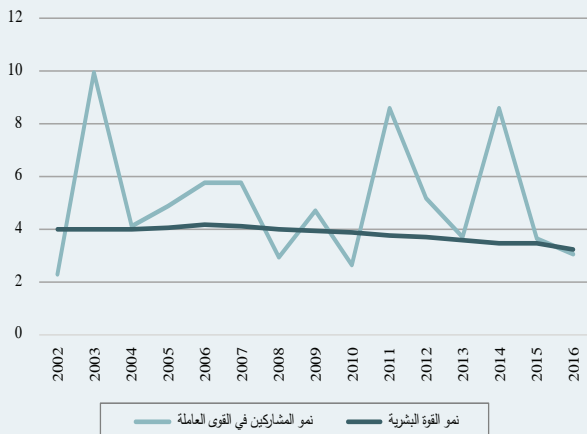
من المعلوم أنّ معدّل البطالة يقاس بنسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص الراغبين بالحصول على عمل، سواء كانوا عاملين فعلاً أو عاطلين. وعلى هذا الأساس فإنّ معدّل البطالة يمكن أن يرتفع إذا ما ارتفع عدد الأشخاص الراغبين بالعمل، حتى لو ظل عدد العاطلين دون تغيير. ويتم قياس نسبة الأفراد الراغبين بالعمل من عدد السكان البالغين بما يعرف باسم «نسبة المشاركة» في سوق العمل.

هذه المقدمة تعني عملياً أنّ نمو الإنتاج بنسبة عادية متوسطة يمكن أن يترافق مع ارتفاع في معدّل البطالة في حال ترافق ذلك النمو مع ارتفاع حاد في نسبة المشاركة. يوضح الشكل 1 التباين بين معدّل نمو القوة البشرية (أي نمو عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة) ونمو المشاركين في القوى العاملة (أي نمو عدد العاملين والعاطلين عن العمل). ويلاحظ الاختلاف الواضح بين استقرار معدل نمو القوة البشرية مقارنة بالنمو الأعلى والمتذبذب في نمو عدد المشاركين في القوى العاملة في معظم السنوات.

إنّ الارتفاع المضطرب في المشاركين في سوق العمل الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بازدياد مشاركة الإناث، يؤدي في بعض السنوات إلى ارتفاع معدل البطالة. أي أنّ نمو الإنتاج في بعض السنوات يعجز عن خلق فرص عمل إضافية وكافية لتسد حاجة كل الأشخاص الجدد الراغبين بالعمل نتيجة نمو المشاركين في القوى العاملة من جهة، والزيادة المضطربة في المشاركين من جهة ثانية.

وخلال الفترة موضع الدراسة نلاحظ بأنّه في كل سنة كان فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من 6.5% ترافق هذا مع ارتفاع في معدل البطالة. أي أنّ نمو الاقتصاد الفلسطيني أعلى من معدّل 6.5% ضروري لخلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل وللحفاظ على معدل البطالة بالمستوى الذي كان عليه في العام الأسبق بالمتوسط. وأي معدل نمو أدنى من ذلك يترافق مع بطالة أعلى.

الشكل 1: معدّل نمو المشاركين في القوى العاملة مقارنة مع نمو القوة البشرية (2002 - 2016) (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، وفلسطين في أرقام، سنوات متعددة.

سوف نسعى في هذا الصندوق إلى إلقاء الضوء على ظاهرتين مقلقتين في سوق العمل الفلسطيني كنا قد تطرقنا لهما في العدد السابق من المراقب الاقتصادي. الظاهرة الأولى تتعلق بظهور علاقة طردية بين نمو الإنتاج وارتفاع البطالة (بدلاً من انخفاضها) في أرباع سنة 2017. والظاهرة الثانية هي ارتفاع البطالة في أوساط الإناث مع ارتفاع تعليمهم، على عكس الحال عند الذكور.

### النمو والبطالة

يلاحظ من الجدول 1 أنّ العلاقة بين نمو الإنتاج والتغير في معدّل البطالة كانت علاقة عكسية في 8 سنوات من السنوات الـ 13 الماضية بين 2005 و2017. بالمقابل كانت العلاقة طردية (زيادة الإنتاج ترافقت مع زيادة البطالة، وانخفاض التشغيل) في 5 سنوات هي تحديداً (2008، 2012، 2013، 2016، 2017). ففي 2008 مثلاً، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.1% مقارنة مع العام الذي سبقه، في حين شهد التغير في معدّل البطالة ارتفاعاً بمقدار 4.9 نقطة مئوية. وكذلك الحال في العام 2012، حيث شهد الناتج المحلي نمواً بنسبة 6.3% وصاحب هذا ارتفاع في البطالة بمقدار 2.1 نقطة مئوية. السؤال المهم هنا هو كيف يمكن تفسير ترافق نمو الإنتاج مع ارتفاع البطالة؟ النظرية الاقتصادية تؤكد باستمرار على أنّ النمو يرفع من التشغيل في الاقتصاد، ولكنّه ترافق مع ازدياد في نسبة العاطلين عن العمل في حالة فلسطين في السنوات الخمس التي أشرنا إليها. فما هو السبب وراء ذلك؟

جدول 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغير في معدل البطالة % (2005 - 2017)

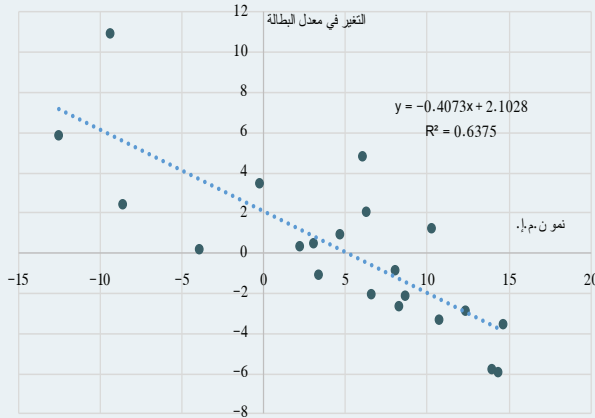
السنة	نمو الناتج المحلي الإجمالي	التغير في معدل البطالة
2005	10.8	-3.3
2006	-3.9	0.2
2007	6.6	-2.0
2008	6.1	4.9
2009	8.7	-2.1
2010	8.1	-0.8
2011	12.4	-2.8
2012	6.3	2.1
2013	2.2	0.4
2014	-0.2	3.5
2015	3.4	-1.0
2016	4.7	1.0
2017	3.1	0.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، وبيانات الحسابات القومية، سنوات متعددة.

ملاحظة: معدّل البطالة يشمل البطالة في الجزء من محافظة القدس التي ضمتها إسرائيل عام 1976، على عكس نمو الناتج المحلي الذي لا يشمل ذلك الجزء.

يمكن تفسير هذه الظاهرة عبر طريقتين، الأولى هو التفسير الديمغرافي، والثاني هو تفسير قائم على أخذ فترة زمنية طويلة بعين الاعتبار عوضاً عن الأرقام في سنوات منفردة.

شكل 2: العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغير في معدل البطالة في 1997 - 2017 (%)



المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وحسابات فريق المراقب.

جدول 2: نسبة المشاركة ومعدل البطالة عند الإناث والذكور في مستويات التعليم المختلفة (متوسط الأعوام 2000 - 2016)

	تعليم ثانوي وأقل		أعلى من تعليم ثانوي		
	معدل البطالة	نسبة المشاركة	معدل البطالة	نسبة المشاركة	
16	87.0	25.3	64.7	16	ذكور
41	68.0	12.0	7.5	41	إناث
0	40.0	12.0	7.5	0	إناث*

\* بافتراض أن نسبة مشاركة الإناث الحاصلات على تعليم عال في سوق العمل تبلغ 40% (40% من إجمالي القوة البشرية للإناث من حملة الشهادات العليا بالمتوسط خلال 2000 - 2016 يساوي 59,445 شخص. وهذا يعادل عدد الإناث العاملات من حملة الشهادات العليا خلال نفس الفترة).  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

مشاركة النساء في سوق العمل إلى 68%. نسبة المشاركة تزداد أيضاً عند الذكور مع ارتفاع التعليم ولكن بمعدل أقل بكثير منها عند الإناث (من 64.7% إلى 87%).

هذا الارتفاع الحاد في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل عند ارتفاع تعليمهن يتطلب زيادة موازية في مستويات تشغيلهن للحفاظ على ثبات معدل البطالة عندهن، وهو بالطبع أمر يصعب تحقيقه، وكما يوضح السطر الأخير في الجدول 2 إن البطالة في أوساط الإناث ذوات التعليم الأعلى من الثانوي سوف تنعدم إذا ما افترضنا أن نسبة مشاركتهن في سوق العمل هي 40% فقط عوضاً عن 68%.

باختصار إذن، إن ارتفاع البطالة في أوساط المتعلّمات هو نتيجة ارتفاع مشاركتهن في سوق العمل، وليس لأن السوق لا يحتاج إلى متعلّمات. والارتفاع في نسبة المشاركة هذه أمر إيجابي وعلى درجة عالية من الأهمية للنمو الاقتصادي، على الرغم من أنه ينعكس بارتفاع معدل البطالة.

## العلاقة بين النمو والبطالة عبر أفق زمني

يُصوّر الشكل 2 علاقة الانحدار بين نمو الإنتاج والتغير في معدّل البطالة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (21 سنة) في فلسطين. ويلاحظ من الشكل أنّ معظم النقاط (معظم السنوات) تقع في الجهة اليمنى السفلى والجهة اليسرى العليا من الشكل (حيث العلاقة عكسية بين المتغيرين)، في حين أنّ هناك عدداً من النقاط الإشكالية في الجهة اليمنى العليا (حيث زيادة الإنتاج تتوافق مع ارتفاع في معدل البطالة). على أنّ تحليل الانحدار، خلال كامل الفترة، يؤكّد أنّ العلاقة على المدى الطويل بين تغير البطالة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية، على الرغم من وجود بعض السنوات التي تنافي هذا. أي بالمجمل هناك علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو البطالة، وأنّ علاقة الانحدار بينهما هي على شكل (ص = 0.407 + 2.103)، وهو ما يعني أنّ كل ارتفاع بمقدار نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي يتوافق مع انخفاض في تغير معدل البطالة بمقدار 0.4 نقطة مئوية تقريباً بالمتوسط وعلى المدى الطويل. ويدل هذا على أنّ تسارع النمو الاقتصادي شرط ضروري لخلق فرص عمل وتقليص البطالة في الاقتصاد. مع التأكيد أنّ استراتيجيات الاستثمار والتنمية المختلفة يمكن أن تتوافق مع معاملات ارتباط ذات قيم مختلفة بين النمو وزيادة التشغيل.

## التعليم والبطالة عند الإناث

من الملاحظات التي غالباً ما يتم الإشارة إليها في المراجع المختلفة (وفي أعداد المراقب الاقتصادي أيضاً) أنّ الارتفاع في تعليم الإناث في فلسطين يتوافق مع ارتفاع في معدّل البطالة في أوساطهن، على عكس الأمر عند الذكور. ومن أسوأ ما يمكن أن يستنتج البعض من هذه الملاحظة، أنّ تعليم الإناث غير مجد اقتصادياً، لأنّ المتعلّمات يقعن في فخ البطالة، وأنّه من الأفضل تركيز الجهود على تعليم الذكور في العائلة.

تؤكّد أرقام الجدول 2 فعلاً أنّ معدّل البطالة يرتفع بشكل كبير في أوساط الإناث الحاصلات على مؤهل أعلى من الشهادة الثانوية، إلى 41% (كمتوسط خلال الفترة بين 2000 - 2016)، مقارنة مع معدّل 12% فقط في أوساط الفتيات اللواتي حصلن على شهادة التعليم الثانوي أو أقل (بما فيهن الأميات). كذلك يوضح الجدول أنّ الأمر معاكس تماماً عند الذكور، إذ أنّ البطالة عندهم تنخفض مع ارتفاع التحصيل الأكاديمي.

ولكنّ من الخطأ الفادح تفسير هذه المعدلات على النحو السابق. ذلك لأنّ ارتفاع معدّل البطالة عند الإناث مع ارتفاع التعليم هو نتيجة مباشرة للارتفاع الكبير الذي يطرأ على نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل عند ازدياد تعليمهن، وبشكل خاص في أوساط الحاصلات على بكالوريوس ودبلوم أو دبلوم عالي.

كما أوضحنا سابقاً، يتم قياس نسبة المشاركة في سوق العمل (لحملة الشهادة الثانوية مثلاً) بتقسيم عدد الأشخاص الحاصلين على الشهادة الثانوية والراغبين بالعمل (أي عدد العاملين فعلياً والعاطلين) على كافة عدد الأشخاص الحاصلين على هذه الشهادة والذين أمموا عمر 15 سنة فأكثر. لاحظ من الجدول 2 تديني نسبة مشاركة الإناث ذوات التعليم الأقل من الثانوي في فلسطين (7.5% فقط). ولكن حالما يزداد التعليم عن المستوى الثانوي ترتفع نسبة

2- سوق العمل<sup>1,2</sup>

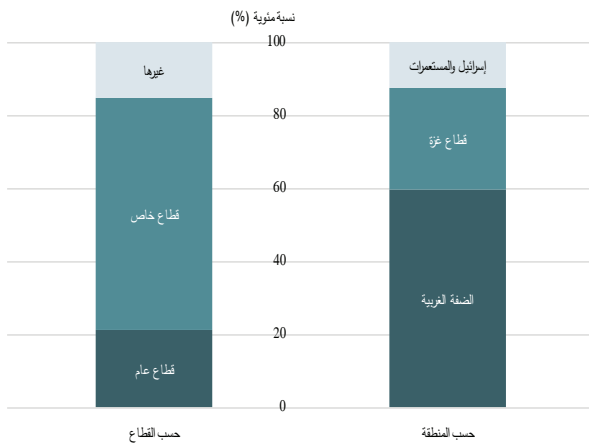
هؤلاء حسب مكان العمل بين 60% في الضفة و28% في القطاع و12% (أو نحو 126 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الرابع 2017، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 36% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-2).

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 3,060 ألف شخص في الربع الرابع 2017. أما القوى العاملة (أو عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل)، فلقد بلغ 1,349 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإن

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية واعدد العاملين في فلسطين (الربع الرابع 2007، والربع الرابع 2017)، ألف شخص



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الرابع 2017



بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الرابع 2017 نحو 36% (54% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 22% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 5% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22%، و20% على التوالي (انظر الشكل 2-3).

المقارنة السنوية: ارتفع عدد العاملين بمقدار 1.7% بين العام 2016 والعام 2017 ووصل إلى نحو 997 ألف عامل. وتوزع العاملون

الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الرابع 2017 مقارنة مع الأرقام قبل عشرة سنوات من ذلك التاريخ.

## معدل المشاركة

يلاحظ من الشكل (2-1) أن نمو القوى العاملة الفلسطينية أعلى من نمو القوة البشرية. كما ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة خلال الفترة 2011 - 2017 على معدل 5.04% سنوياً، في حين كانت القوة البشرية تزداد على معدل 3.5%. ولهذه الزيادة المضطربة في القوى العاملة تبعات على معدلات البطالة وجرت مناقشتها في الصندوق رقم 1 في هذا العدد من المراقب.

توزيع العمالة<sup>3</sup>

الربع الرابع: ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.9% بين الربع الثالث والربع الرابع 2017، ووصل إلى 1,019 ألف. وتوزع

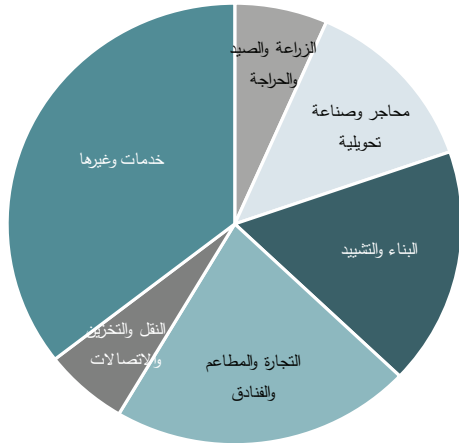
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، 2017. رام الله-فلسطين. تعتمد بيانات أعداد العاملين على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.

2- أشرفت على تحرير قسم سوق العمل والصندوق 2 الدكتورة سامية البطمة، جامعة بيرزيت، بالتعاون مع مساعدي البحث من معهد "ماس". واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.

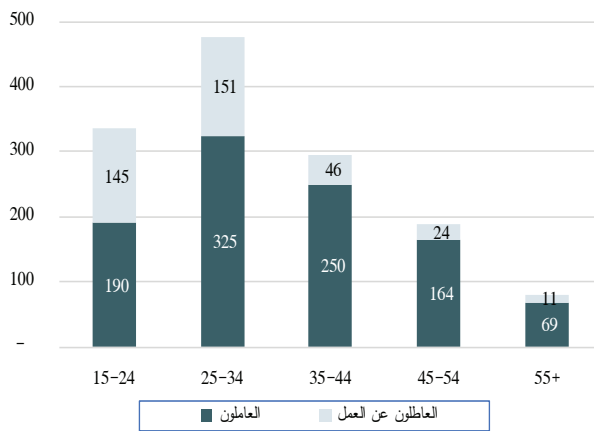
3- ملاحظة: عدد العاملين يشمل أيضاً العاملين في إسرائيل وفي الخارج. أما بيانات البطالة والاجور فهي تشمل على العاملين في إسرائيل ولكن ليس في الخارج. كما أن بيانات توزيع العاملين حسب المهنة ومكان العمل تقتصر فقط على العاملين في فلسطين.



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الرابع 2017 (نسبة مئوية %)



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (2017) (ألف)



من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في العام 2017 التالي:

(1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 43%، (69% للإناث، 37% للذكور). وهذا يؤثر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدل البطالة في العام 2017 نحو 24% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 19% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإن معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 54% مقابل 26% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5 وراجع الصندوق رقم 1 في هذا العدد من المراقب والذي يبرهن على أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات يعود على الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلّقات في سوق العمل).

في العام 2017 حسب مكان العمل بين 58% في الضفة و29% في القطاع و13% في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في 2017، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 37% في قطاع غزة.

انخفضت نسبة العاملين في فلسطين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في العام 2017 مقارنة بالعام 2016 بنحو 0.7 نقاط مئوية، كما انخفضت في قطاع الخدمات لتصل إلى 34.8% (نتيجة ارتفاعها بين الإناث حيث بلغت 66.2% وانخفاضها بين الذكور إذ بلغت 29.3%) مقابل ارتفاعها في قطاع البناء والتشييد بنحو نقطة مئوية.

## البطالة

الربع الرابع: بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 330 ألف شخص في الربع الرابع 2017. أما معدل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 24.5% في الربع الرابع 2017، وهو أقل بمقدار 1.2 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2016، وبنحو 4.7 نقاط مئوية عن الربع السابق. ولقد جاء الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة انخفاضها في الضفة الغربية. إذ انخفضت البطالة بين الذكور والإناث في الضفة الغربية بين الربعين المتناظرين، في حين ارتفعت بين الذكور والإناث في قطاع غزة (انظر الجدول 1-2).

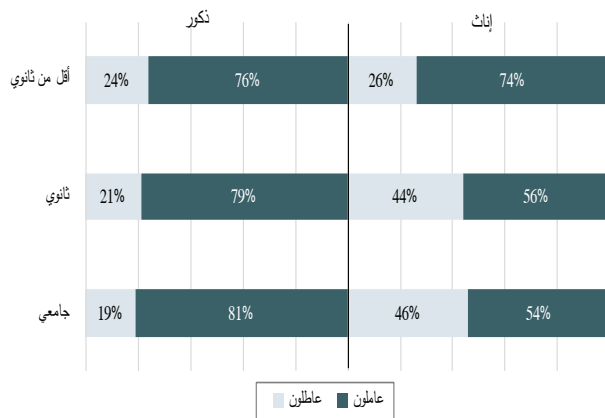
المقارنة السنوية: ارتفع معدل البطالة في العام 2017 بمقدار نصف نقطه مئوية مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 27.4%. بلغ معدل البطالة 18.1% ضفة الغربية و43.6% في قطاع غزة. إذ ارتفع معدل البطالة في القطاع بنحو 1.9 نقطة مئوية عن المعدل المرتفع للغاية أصلاً الذي كان عليه في العام الماضي. وهذا المعدل هو من بين أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بين النساء حيث وصل في قطاع غزة إلى 68.9%. وهذا يعني أنه من بين كل عشرة نساء في سوق العمل الغزي، ثلاثة فقط يعملن. ولا تتوانى كافة المؤسسات الدولية عن التحذير المتكرر من التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة لتفشي البطالة على هذا المعدل المرتفع واستخدامها على هذا النحو غير المسبوق. (انظر الجدول 1-2)

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

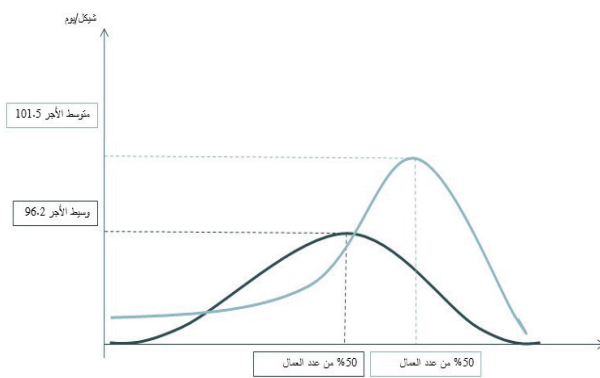
الجنس	المنطقة	2017	2016	ر، 2017	ر، 2016
الضفة الغربية	ذكور	14.9	15.5	11.2	14.2
	إناث	31.8	29.8	25.0	28.5
	المجموع	18.1	18.2	13.7	16.9
قطاع غزة	ذكور	35.8	34.4	35.0	33.2
	إناث	68.9	65.2	65.9	64.4
	المجموع	43.6	41.7	42.7	40.6
فلسطين	ذكور	22.3	22.2	19.5	21.0
	إناث	47.4	44.7	43.0	43.9
	المجموع	27.4	26.9	24.5	25.7

## الأجور

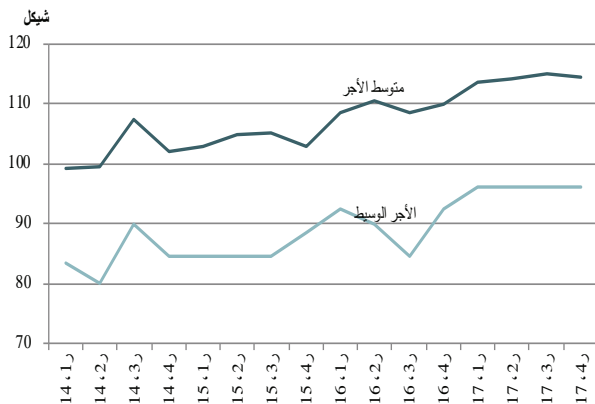
شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (2017) %



شكل 2-6 رسم توضيحي للفارق بين متوسط ووسيط الأجر في الضفة الغربية (2017)



شكل 2-7: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيك لل مستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



الربع الرابع: بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 114.3 شيكل في الربع الرابع 2017. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تُشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-6 لتوضيح الفرق بين المؤشرين، والشكل 2-7 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). ومن الملفت للنظر أن وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيك للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2017) (شيك)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	102.0	96.2
قطاع غزة	62.0	40.0
إسرائيل والمستعمرات	232.1	220.0
المجموع	114.4	96.2

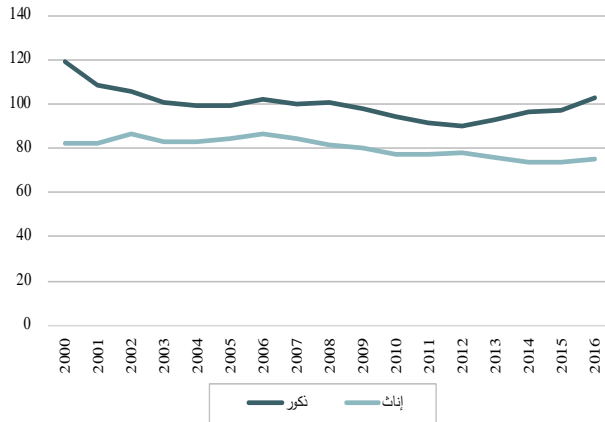
انخفض متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 0.6 شيكل بين الربع الرابع 2017 والربع الثالث 2017، نتيجة انخفاض متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات (بمقدار 1.2 شيكل) مقابل ارتفاعه في الضفة الغربية (3.2 شيكل) وارتفاعه في قطاع غزة (5.3 شيكل).

المقارنة السنوية: ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2017 مقارنة بالعام 2016 بمقدار 5 شيكل. إذ ارتفع في الضفة الغربية بمقدار 3.4 شيكل وارتفع بمقدار 8.7 شيكل في إسرائيل والمستعمرات مقابل انخفاضه بمقدار 2.2 شيكل في قطاع غزة. كذلك ارتفع الأجر الوسيط اليومي في فلسطين بمقدار 6.2 شيكل ليبلغ 96.2 شيكل في العام 2017 مقارنة بالعام 2016 (انظر الجدول 2-3).

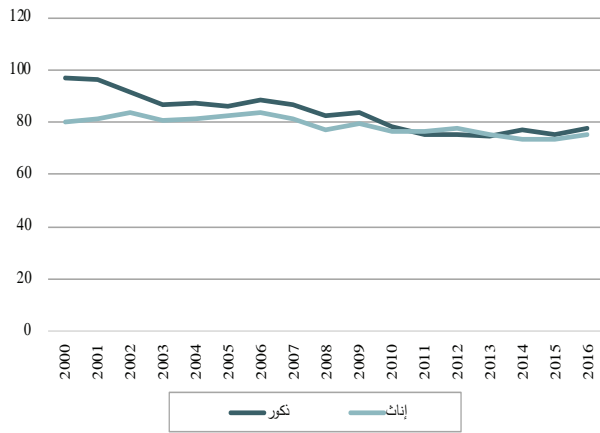
جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيك للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (2016 - 2017) (شيك)

مكان العمل	2017		2016	
	متوسط الأجر الوسيط اليومي	الأجر اليومي	متوسط الأجر الوسيط اليومي	الأجر اليومي
الضفة الغربية	96.2	101.5	88.5	98.1
قطاع غزة	40.0	59.4	45.0	61.6
إسرائيل والمستوطنات	200.0	226.7	200.0	218.0
المجموع	96.2	114.3	90.0	109.3

شكل 2-8: الأجر الحقيقي في فلسطين بأسعار 2010 حسب الجنس، بما فيه أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات (شيكل)



شكل 2-9: الأجر الحقيقي في فلسطين بأسعار 2010 حسب الجنس، باستثناء أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات (شيكل)



## الفجوة الجندرية

يوضح الشكلان 2-8 و 2-9 تطور الهوة بين متوسط أجور الذكور والإناث في سوق العمل الفلسطيني بالقيمة الحقيقية (أي بعد أخذ أثر التضخم بالاعتبار) خلال الفترة 2000 - 2016. الشكل الثاني، على عكس الأول، يستثني العاملين في إسرائيل والمستعمرات (وأغلبهم بطبيعة الحال من الذكور). ويتضح من الشكلين أن الجزء الأكبر من هوة الأجر بين الجنسين (في الشكل 2-8) يعود على عمل الذكور في إسرائيل والمستعمرات، وتلقيهم أجوراً أعلى هناك من الأجر السائدة في السوق الفلسطينية المحلية.

## الحد الأدنى للأجور

الربع الرابع: بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الرابع 2017 نحو 37% (49% بين الإناث، و35% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 833 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 17% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 78% في قطاع غزة.

المقارنة السنوية: بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال 2017 نحو 35% (44% بين الإناث، و34% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 838 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 16% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 74% في قطاع غزة. (انظر جدول 2-4).

## عمالة الأطفال

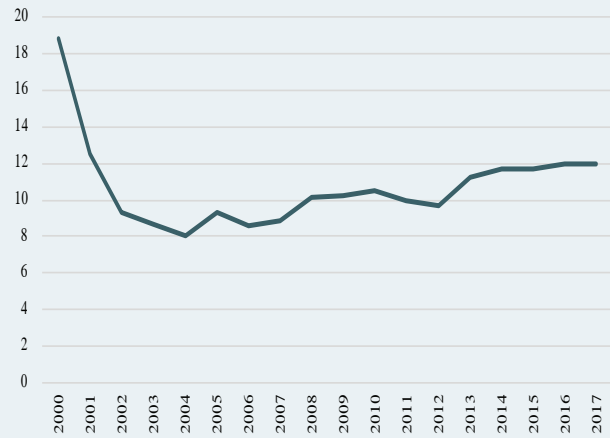
انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الرابع 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف (إلى 3.2% مقارنة مع 4.0%). وبلغت عمالة الأطفال في الربع الرابع 4.5% في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة.

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الرابع 2017

عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)			عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			
ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	
201	47	248	1,186	950	1,079	201	47	248	الضفة الغربية
105	17	122	745	618	731	105	17	122	قطاع غزة
306	64	370	839	838	838	306	64	370	فلسطين

## صندوق 2: تطور شروط منح تصاريح العمل في إسرائيل

شكل 1: تشغيل عمال الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي كنسبة من مجمل التشغيل\* 2000 - 2017 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي لمسح القوى العاملة الفلسطيني، سنوات متعددة. \* تشمل الأرقام العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية.

الفلسطينيين والتي تحتاج لوقت طويل وخطوات عديدة من المتابعة على الجانب الإسرائيلي، مما يؤدي إلى انتهاء فترة كوتا التصاريح قبل أن يتم استنفادها من قبل المشغلين الإسرائيليين.

### أنواع التصاريح والشروط المفروضة على العمال الفلسطينيين

هناك نوعان من التصاريح التي يمكن للعمال الفلسطينيين الحصول عليها:

- (1) تصاريح البحث عن عمل: وتمنح مرتين كل ثلاثة شهور ولمدة خمسة أيام في كل مرة. وتمنح مرتين في الشهر للعمال القاطنين في منطقتي كفر عقب والرام.
- (2) تصاريح العمل: وتمنح لمدة تصل إلى ستة شهور، إلا إذا كانت تصاريح عمل موسمي والتي تصدر لمدة ثلاثة شهور فقط.

تتغير الشروط العمرية وشروط الحالة الاجتماعية للعمال الفلسطينيين الراغبين بالحصول على تصاريح عمل في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مستمر، ويمكن أن يحدث التغيير عدة مرات في الشهر الواحد. وهذه التغييرات تحتكم بالأساس لقرارات سياسية إسرائيلية. وفي الوقت الحالي، وحسب موقع المنسق (وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية COGAT) على المتقدم للحصول على تصريح أن يستوفي الشروط التالية:

- أن يكون قد تخطى عمره 22 سنة (أو 18 سنة بالنسبة لتصاريح الزراعة الموسمية).
- أن يكون متزوجاً.
- وأن يكون حاصلاً على بطاقة ممغنطة والتي تعني أن الشخص لا يخضع للمنع الأمني.

وهذه الشروط كانت مغايرة في السابق. على سبيل المثال، في عام 2014، كان يشترط أن يكون سن طالب التصريح فوق 24 سنة، وأن يكون متزوجاً ولديه طفل واحد على الأقل، وأن لا يكون خاضعاً للمنع الأمني. وكان الحد الأدنى لسن العامل الفلسطيني الذي يمكن أن يحصل على تصريح، في آذار من العام 2011، 35 سنة. ثم أصبح في تشرين أول من نفس العام 30 سنة، لينخفض إلى 26 سنة في تشرين ثاني من ذات

اعتمد الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1967 بشكل جزئي على التشغيل في إسرائيل. وكما يظهر الشكل 1 فإن التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي كنسبة من مجمل تشغيل العمال الفلسطينيين كان حوالي 19% قبل الانتفاضة الثانية ليتناقص بعد ذلك إلى نسبة تتراوح بين 8-12% خلال الـ15 سنة الماضية. ويتناول هذا الصندوق الشروط المفروضة على العمال الفلسطينيين الراغبين بالعمل في إسرائيل والتي تتغير بشكل مستمر لتتماشى بالأساس مع مصالح الاقتصاد الإسرائيلي وشروطه الاستعمارية. ويعتمد نظام تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي على منظومتين أساسيتين هما كوتا التشغيل والتصاريح.

### كوتا التشغيل وتوزعها القطاعي

تنحصر مجالات عمل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي بالكوتا التي تصدرها السلطات الإسرائيلية لكل من قطاعات البناء، والزراعة والصناعة والخدمات. ويتم إصدار التصاريح للعمال الفلسطينيين بناءً على هذه الكوتا، وهو ما يعني أن تواجد العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي مسموح به فقط في هذه القطاعات. ويطبق نظام الكوتا على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي ولكن ليس على العمل في مستعمرات الضفة الغربية كما سنشرح لاحقاً.

يتم تحديد كوتا تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي بناءً على اعتبارات اقتصادية لها علاقة بحاجة المشغلين الإسرائيليين في القطاعات المذكورة أعلاه للعمال، والتي يتم تقديرها من قبل المؤسسات الممثلة لأرباب العمل في القطاعات المختلفة. وتحتكم هذه التقديرات لاعتبارات سياسية لها علاقة بتخفيف أو زيادة الضغط على الفلسطينيين. ومنذ عام 2006، لم يتم إصدار تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين من قطاع غزة. ويعرض الجدول 1 كوتا تصاريح العمل وتوزيعها القطاعي في سنوات مختارة.

### جدول 1: كوتا تصاريح العمل للفلسطينيين في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، 2011 و2017

القطاع الاقتصادي	2011	2017
البناء	19,500	58,100
الزراعة (غير موسمية)	3,000	6,250
الخدمات والصناعة	2,440	4,720
الزراعة الموسمية	8,800	10,250
خدمات في القدس الشرقية (صحة وفنادق ومنطقة عطروت الصناعية)	-	4,780
<b>مجموع كوتا التصاريح</b>	<b>33,740</b>	<b>84,100</b>
<b>العدد الفعلي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل</b>	<b>84,000</b>	<b>120,000</b>

The Center for Political Economics, (2017): The Working Conditions of Palestinian Wage Earners in Israel. <http://www.kavlaoved.org.il/en/alternative-model-of-employment-for-palestinian-workers/> last opened at 18/04/2018.

وعلى الرغم من الطلب الكبير على العمال الفلسطينيين من قبل المشغلين الإسرائيليين، إلا أنه لا يتم عادة استنفاد جميع أرقام الكوتا الممنوحة. على سبيل المثال، تم في العام 2011 استغلال 82% فقط من الكوتا الإجمالية التي وصلت إلى 33,740 تصريح. ويعود هذا على لأسباب مختلفة أهمها البيروقراطية المعقدة لتشغيل العمال



أما على الجانب الفلسطيني، فعلى العامل أن يجد مشغل إسرائيلي من خلال علاقات أو أقارب أو من خلال تواجده داخل إسرائيل خلال المدة التي تمنح بموجب تصريح البحث عن عمل. وعندها يقوم المشغل الإسرائيلي بالتقدم بطلب تصريح للعامل. وحين تأتي الموافقة ترسل هذه التصاريح إلى مكاتب الارتباط الإسرائيلي بالضفة، التي تقوم بدورها بإرسالها إلى مكاتب تنسيق تابعة لوزارة العمل الفلسطينية. ويتم إصدار التصريح باسم العامل تحت اسم المشغل الإسرائيلي. ولا يسمح للعامل الفلسطيني بأن يعمل إلا مع المشغل المذكور اسمه في التصريح.

وافقت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 8 آذار 2016 على دراسة إمكانية تغيير طريقة توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل، نظراً لأن فرص استغلال العمال من قبل سماسرة العمل والمشغلين الإسرائيليين في النظام المطبق حتى ذلك التاريخ كانت عالية. وتم على ذلك إقرار نظام بديل من قبل الجهات الإسرائيلية على أن يبدأ تطبيقه في تموز 2017. وتتطوي الآلية الجديدة على تغييرين رئيسيين: الأول، يمكن للعامل الفلسطيني أن يعمل لدى أي مشغل إسرائيلي. أي لا يشترط على العامل العمل مع مشغل واحد فقط يحدد اسمه في التصريح كما في السابق. والثاني، أن الأجور والمدفوعات الأخرى للعمال يجب أن تتم عبر الإنترنت. إلا أن هذا النظام الجديد لم يتم وضعه موضع التطبيق حتى الآن.

### شروط الحصول على تصاريح عمل في المستعمرات في الضفة الغربية

تختلف شروط وآلية الحصول على تصاريح للعمل في المستعمرات عن تلك الخاصة بالعمل في إسرائيل. إذ يقوم المشغل الإسرائيلي في المستعمرات بتقديم طلب تصريح للعمال من خلال مكاتب الارتباط الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية مباشرة، متجاوزاً بذلك خطوة تقديم الطلبات عبر مكاتب العمل وقسم التشغيل في دائرة الهجرة والسكان في وزارة الداخلية الإسرائيلية. كذلك فإن التصاريح تمنح للعمال من سن 18 فما فوق، ولا يشترط أن يكون المتقدم متزوجاً. ويحصل العامل على هذه التصاريح من خلال التوجه مباشرة إلى مكاتب الارتباط الإسرائيلية، وليس عبر مكاتب التنسيق التابعة لوزارة العمل الفلسطينية، نظراً لأن الحكومة الفلسطينية تعتبر أن التعامل مع هذا النوع من التصاريح يمثل اعترافاً ضمناً بوجود وبشرعية المستعمرات.<sup>1</sup>

العام. أما في الشهر الذي يليه، أي كانون أول 2011، فأصبح شرط الحد الأدنى لسن المتقدم للتصريح 28 سنة. وقبل ذلك بسنوات، وبالتحديد في النصف الأول من عام 2007، كان شرط الحد الأدنى لسن المتقدم للحصول على تصريح 40 سنة. ومن المهم الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية تقوم أحياناً باستثناء مناطق معينة من إمكانية التقدم للحصول على تصاريح لفترات زمنية محددة وبغض النظر عن السن، وذلك كعقاب لسكان هذه المناطق على نشاطهم ضد الاحتلال.

هذه الشروط تعكس نفسها في الصفات الديمغرافية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل. فكما يظهر في جدول 2، نجد أن الغالبية العظمى من العاملين في إسرائيل هم من الذكور. أما متوسط سن العمال الفلسطينيين الذي يحصلون على تصاريح فهو أعلى من سن الذين يعملون بدون تصاريح. أما المستوى التعليمي فهو متشابه بين حملة التصاريح والعاملين بدون تصاريح. ويظهر أيضاً أن معظم الحاصلين على تصاريح متزوجين مقارنة مع من يعملون بدون تصاريح. وبالمعدل، يكسب العامل الفلسطيني الذي ليس لديه تصريح عمل حوالي 85% مما يكسبه العامل الذي يعمل بتصريح.

### آلية الحصول على تصريح

تختلف الجهات التي يتوجه لها أرباب العمل الإسرائيليين الذي يريدون توظيف عمال فلسطينيين بحسب قطاع التشغيل. ولكن يتوجب على المشغل الإسرائيلي إبلاغ مكتب العمل في المنطقة التي سيجري فيها التشغيل. وبعد الحصول على الموافقات المبدئية، على أرباب العمل التوجه بشكل شخصي لملاء النماذج وتقديم الوثائق المطلوبة إلى قسم تشغيل العمال الفلسطينيين التابع لدائرة الهجرة والسكان في وزارة الداخلية الإسرائيلية. وفي حال المصادقة على عملية التسجيل، يتعين على أرباب العمل تقديم طلب يتضمن معلومات بشأن العمال الفلسطينيين المحددين الذين يرغبون في تشغيلهم. بعد التحقق من معلومات العمال وتطابقها مع شروط الحصول على تصريح عمل، ترسل الطلبات إلى مسؤول التوظيف في الإدارة المدنية، الذي يقوم بإصدار التصاريح لمقدمي الطلبات الذين يفوا بشروط الحصول على تصاريح عمل.

جدول 2: متوسطات الأجور والصفات الديمغرافية للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل (مع تصاريح أو بدون تصاريح)

نسبة الذكور %	نسبة المتزوجين %	عدد سنوات الدراسة	العمر (سنة)	معدل الأجر اليومي (شيكل)	صفة التصريح	
99.3%	90.9%	8.9	36.0	114.8	يعمل بتصريح عمل	2000
98.8%	60.5%	8.9	29.1	103.8	يعمل بدون تصريح عمل	
98.0%	87.3%	9.0	36.6	120.4	يعمل بتصريح عمل	2005
98.2%	65.7%	9.0	30.1	109.1	يعمل بدون تصريح عمل	
98.2%	91.0%	9.2	39.0	159.7	يعمل بتصريح عمل	2010
99.4%	57.8%	9.5	28.6	136.8	يعمل بدون تصريح عمل	
99.0%	89.9%	9.6	38.2	187.3	يعمل بتصريح عمل	2013
99.2%	48.2%	10.1	28.8	161.3	يعمل بدون تصريح عمل	
99.4%	82.6%	9.9	38.7	227.2	يعمل بتصريح عمل	2016
97.9%	53.5%	9.9	33.3	194.9	يعمل بدون تصريح عمل	

المصدر: تم حسابها من البيانات الخام للقوى العاملة الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة.

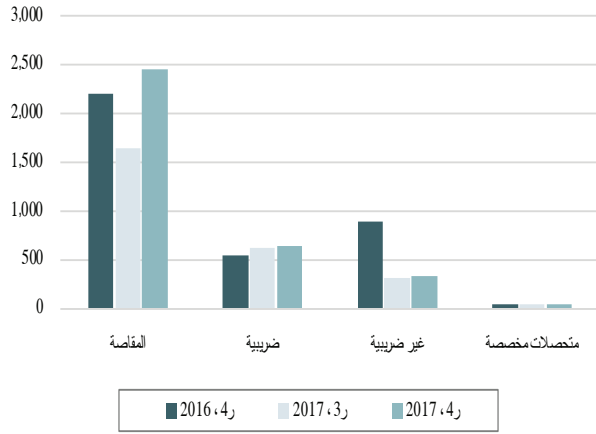
1- اعتمدت المعلومات الواردة في هذا الصندوق على مقابلات مع موظفي وزارة العمل الفلسطينية، وعلى مجموعة كبيرة من التقارير على المواقع الإلكترونية لمنظمات حكومية وغير حكومية، ويمكن الحصول على هذه المصادر عند الاتصال مع معهد "ماس".



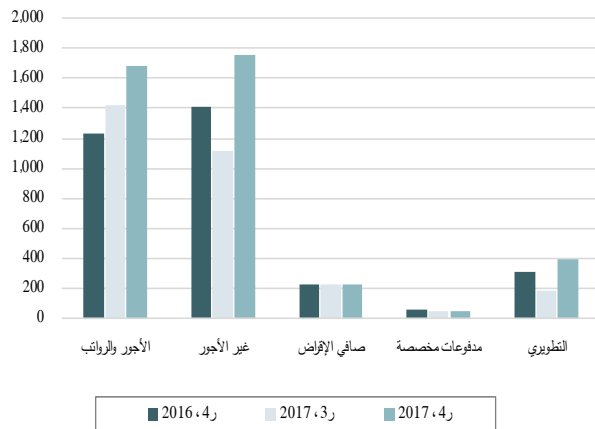
3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



بنود النفقات خلال هذا الربع، باستثناء المدفوعات المخصصة. فقد ارتفع الإنفاق على بند الأجور والرواتب بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,681 مليون شيكل. كما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 58% لتبلغ حوالي 1,758.9 مليون شيكل، وارتفع أيضاً الإنفاق على بند صافي الإقراض بنحو 3%، ليبلغ 230.8 مليون شيكل خلال الربع. أخيراً ارتفع الإنفاق التطويري بما يتجاوز ضعف ما كان عليه في الربع السابق ليصل إلى 397.4 مليون شيكل. (انظر شكل 2-3)

تجدر الإشارة أن الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) شكل نحو 83% من الإنفاق المستحق (أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 76% خلال الربع السابق. من ناحية ثانية شكّل الإنفاق العام الفعلي 32% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع اربع، مقارنة بنحو 22% و25% فقط في الربع السابق والربع المناظر على التوالي.

المقارنة السنوية: انخفضت النفقات العامة بنحو 1% في 2017 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 14,601.4 مليون شيكل. وتحقق هذا

الربع الرابع: شهد الربع الرابع من العام 2017، ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 42% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,316.7 مليون شيكل. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في إيرادات المقاصة بنسبة 50% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 2,455.5 مليون شيكل، وكذلك ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 3.6%، لتبلغ حوالي 1,023.4 مليون شيكل، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 4% لتبلغ 644.4 مليون شيكل، والإيرادات غير الضريبية بنحو 3.3% لتبلغ 333.4 مليون شيكل. كما ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بحوالي ضعف الربع السابق لتبلغ 890.9 مليون شيكل. (انظر جدول 1-3)

شكّل صافي الإيرادات العامة والمنح نحو 105% من الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع مقارنة بنحو 101% خلال الربع السابق (أساس نقدي). بالمقابل شكّلت هذه الإيرادات نحو 81.6% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) على الحكومة خلال الربع مقارنة بنحو 89% خلال الربع السابق.

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017		2016
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع
لدعم الموازنة	712.9	329.5	516.6
- منح عربية	205.5	111.5	237.7
- الدول المانحة	507.4	218	278.9
التمويل التطويري	178	118	302.7
إجمالي المنح والمساعدات	890.9	447.5	819.3

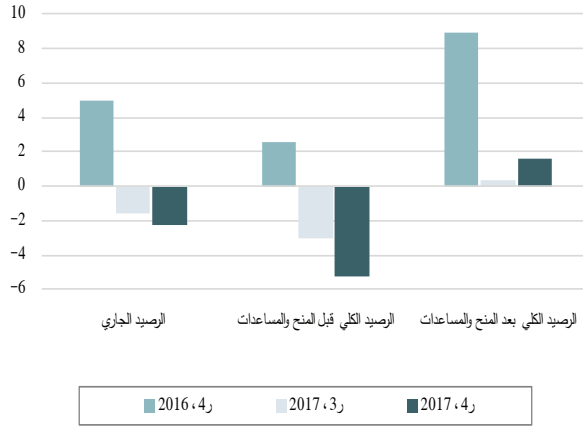
المقارنة السنوية: انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2017 بنحو 4% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ حوالي 15,790.9 مليون شيكل. وجاء هذا نتيجة تراجع إيرادات الجباية المحلية بنحو 12% لتبلغ حوالي 4,418.9 مليون شيكل. وجاء انخفاض الإيرادات المحلية أساساً بسبب تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 39%، بالرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 15% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 2,750.6 مليون شيكل. ويجدر التنويه هنا أن الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية نتج عن ارتفاع قيمتها في العام السابق بسبب إيرادات غير متكررة (رسوم تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية). على الجانب الآخر استقرت إيرادات المقاصة عند نفس قيمتها في العام السابق تقريباً (ارتفاع بنحو 1.1%)، لتبلغ حوالي 8,966.4 مليون شيكل. وقد استمرت المنح والمساعدات في الانخفاض، ووصلت إلى 2,597.2 مليون شيكل خلال العام 2017 ومراجعة بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق.

## النفقات العامة

الربع الرابع: ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2017 بنحو 37% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 4,113 مليون شيكل. وجاء هذا على خلفية ارتفاع معظم

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)  
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



المقارنة السنوية: بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات حوالي 1,407.7 مليون شيكل (أو ما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 1,189.5 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 4,435.8 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1,838.6 مليون شيكل.

### الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي نهاية الربع الرابع من العام 2017 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 7% مقارنة بالربع المناظر من 2016، ليلبلغ حوالي 8,849.7 مليون شيكل. ويعادل هذا حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>. وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 59%، مقابل دين خارجي بنحو 41%. كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 57.2 مليون شيكل، معظمها فوائد مدفوعة على الدين المحلي حيث بلغت 55.4 مليون شيكل، بينما بلغت الفوائد مدفوعة على الدين الحكومي الخارجي حوالي 1.8 مليون شيكل فقط. (انظر جدول 3-3)

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2016
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الرابع
الدين الحكومي المحلي	5,224	5,283.7	5,541.4
- المصارف	5,171.7	5,231.4	5,489.2
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	3,625.7	3,668.6	4,017.7
الدين العام الحكومي	8,849.7	8,952.3	9,559.2
الفوائد المدفوعة	57.2	46.2	54.8
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي*	%17.1	%16.9	%18.4

\* تجدر الإشارة أن هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، وهو ما يبين أثر سعر الصرف.

2- ارتفعت مديونية الحكومة مقومةً بالدولار نهاية الربع الرابع 2017 بنحو 0.7% و 2.4% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، لتبلغ 2,543.1 مليون دولار.

نتيجة انخفاض الأجور والرواتب بنسبة 4%، لتبلغ 7,063.4 مليون شيكل، وصافي الإقراض بنسبة 7% ليلبلغ 959.6 مليون شيكل. بالمقابل ارتفعت نفقات غير الأجور بنسبة 1.8% لتبلغ 5,507.6 مليون شيكل. أما النفقات التطويرية فقد ارتفعت بنحو 12% ووصلت إلى 921.3 مليون شيكل في 2017.

### المتأخرات الحكومية

الربع الرابع: بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2017 حوالي 809.8 مليون شيكل، مقارنة بنحو 975 مليون شيكل في الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات 19% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت المتأخرات بين متأخرات الأجور والرواتب 116.8 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 560.3 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 155.4 مليون شيكل. كذلك بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة 0.6 مليون شيكل وقامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 23.3 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية. (انظر جدول 2-3)

المقارنة السنوية: بلغ إجمالي المتأخرات على الحكومة حوالي 2,784.2 مليون شيكل في العام 2017، مقارنة مع 2,970.1 مليون شيكل في العام السابق وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 6.3%. بالمقابل، وفي نفس العام أيضاً، تمكنت الحكومة من سداد 2,452.6 مليون شيكل من المتأخرات المترتبة عليها في السنوات السابقة.

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017		2016	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع
إرجاعات ضريبية	9.3	(23.3)	6.7	(16.9)
الأجور والرواتب	457.9	116.8	719.4	505.3
نفقات غير الأجور	388.6	560.3	627.1	1,861.3
النفقات التطويرية	119.4	155.4	159.1	462.5
مدفوعات مخصصة	(0.2)	0.6	(17.6)	157.9
إجمالي المتأخرات	975.0	809.8	1,494.7	2,970.1

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة  
ملاحظة: الأرقام في العام بأكمله لا تساوي مجموع الأرباع، وذلك لوجود سداد عن سنوات سابقة في الرقم السنوي.

### الفائض/العجز المالي

الربع الرابع: أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الرابع 2017، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 687.2 مليون شيكل (أو ما نسبته 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 203.7 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي. (انظر شكل 3-3) أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فلقد بلغ 1,800.7 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 909.8 مليون شيكل في الربع الرابع.

### صندوق 3: أداء الموازنة في العام 2017 وسيناريوهات الموازنة العامة 2018

أساسي من انحراف الإيرادات المحلية عن المتوقعة بنسبة 12%. بالمقابل كان التمويل الخارجي الفعلي أعلى بقليل فقط من المتوقع خلال 2017، بنسبة 4%. كما جاء الإنفاق الجاري وصافي الإقراض أدنى بنسبة 15% عن المخطط. ونتج عن هذا تحول الفجوة التمويلية السالبة إلى فائض (أساس نقدي) بلغ 1,189 مليون شيكل. من ناحية ثانية، جاءت الإرجاعات الضريبية الفعلية متدنية عن المقدرة بنسبة 48%، وهذا يعني بطبيعة الحال زيادة تراكم المتأخرات الحكومية تجاه القطاع الخاص.

#### الانحراف في الإنفاق

جاءت النفقات الجارية الفعلية أقل بنسبة 15% من المخططة. وتحقق الانخفاض في النفقات بسبب سياسة الترشيد في بند الرواتب والأجور وبند النفقات الجارية الأخرى. أما بند صافي الإقراض فلقد شهد ارتفاعاً ضئيلاً بمقدار 10 مليون عن المخطط.

#### الانحراف في النفقات التطويرية

ضمن سياسة تعزيز الإنفاق التطويري في خطاب الموازنة 2017 تم رفع الإنفاق المتوقع إلى 1,639 مليون شيكل. ويعتمد هذا الإنفاق في جزء منه على التمويل الخارجي بنسبة 33%. وعلى الرغم من أن التمويل الخارجي للنفقات التطويرية جاء أفضل من المتوقع، بزيادة 16%، إلا أن ما تم

تجتهد وزارة المالية الفلسطينية لتقديم موازنة تنسجم مع التطلعات الاقتصادية والمالية وتراعي المتغيرات السياسية. وترمي الوزارة في النهاية إلى زيادة اعتماد الموازنة، بشكل تدريجي، على الاقتصاد المحلي عبر زيادة الإيرادات الذاتية وتقليص النفقات. ولقد تم تحقيق إنجازات مرموقة في هذا المجال خلال السنوات السابقة. إذ انتقلت الموازنة الحكومية من عجز بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006 إلى فائض بنسبة 2% في العام 2017.<sup>1</sup>

#### موازنة العام 2017 - مقارنة الفعلي مع المخطط

على الرغم من أن تقييم أداء الموازنة العامة للحكومة يقتضي تقييم درجة تحقق مجمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها خطاب الموازنة، إلا أننا سوف نقصر تحليلنا هنا على مدى مطابقة الإيرادات والنفقات الفعلية للأرقام المخططة التي وضعتها الموازنة في مطلع العام 2017. ويجدر التنويه أن أرقام الموازنة المخططة هي على أساس الالتزام في حين الأرقام الفعلية هي على الأساس النقدي (انظر الجدول 1).

#### الانحراف في الإيرادات

جاءت الإيرادات المتحققة فعلياً للموازنة في 2017 أقل من المخططة بمقدار 436 مليون شيكل (نحو 3%). ونجم هذا الانحراف بشكل

جدول 1: موازنات الحكومة الفلسطينية مقارنة بالأداء الفعلي (مليون شيكل)\*

البيان	2016		2017		2018	
	فعلي	موازنة	فعلي	نسبة الانحراف	موازنة غرة	موازنة الموحدة
صافي الإيرادات العامة	13,524	13,451	13,194	-1.9	900	14,405
إجمالي الإيرادات	13,896	13,821	13,385	-3.2	900	14,591
- الإيرادات المحلية	5,023	5,040	4,419	-12.3	480	5,013
- إيرادات المقاصة	8,873	8,780	8,966	2.1	420	9,578
إرجاعات ضريبية	372	370	191.6	-48.2	187	187
إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض	13,936	16,147	13,681	-15.3	1,774	17,954
- رواتب وأجور	7,332	8,093	7,063	-12.7	843	8,721
- النفقات الجارية الأخرى	5,574	7,104	5,658	-20.4	931	8,333
- صافي الإقراض	1,029	950	959.6	1.0	900	900
العجز الجاري قبل التمويل	412	2,697	487	-82.0	874	3,549
- النفقات التطويرية	824	1,639	921	-43.8	1,080	2,989
العجز الإجمالي قبل التمويل	1,237	4,335	1,408	-67.5	1,954	6,538
التمويل الخارجي	2,921	2,496	2,597	4.1	2,790	2,790
- دعم الموازنة	2,318	1,950	1,966	0.8	2,160	2,160
- تمويل النفقات التطويرية	603	546	631.5	15.7	630	630
الفجوة التمويلية بعد التمويل (+ يعني فائض)	1,684.3	3,009-	1,189.1		-1,794	-3,748
الفجوة التمويلية بعد تطبيق إجراءات التوفير					624-	-1,570

\* مبالغ الموازنة المسجلة هي على أساس حساب الالتزام في حين المبالغ الفعلية هي على الأساس النقدي. موازنة غزة 2018؛ وزارة المالية والتخطيط: مشروع موازنة العام -2018 الأداء المالي 2017. المصالحة والسيناريوهات المالية (19 شباط 2018). موازنة الأساس 2018: ديوان الرئاسة: قرار بقانون بشأن الموازنة العامة 2018 (4 آذار 2018). المرجع لبقية الأرقام هو سلطة النقد الفلسطينية

### الموازنة الموحدة

تم إدراج عمود منفصل في موازنة الأساس يحتوي على الإيرادات والنفقات الإضافية التي سوف تطرأ على موازنة الأساس في حال نجاح المصالحة. تتوقع الموازنة الموحدة زيادة الإيرادات من قطاع غزة بمقدار 900 مليون شيكل، مقابل زيادة في النفقات الجارية بمقدار 1,744 مليون شيكل وفي النفقات التطويرية بقيمة 1,080 مليون شيكل. وينتج عن هذا ارتفاع في العجز الإجمالي للموازنة قبل التمويل بنسبة 43% (مقارنة بموازنة الأساس) ليصل إلى نحو 6.5 مليار شيكل. وبعد أخذ المساعدات الدولية المتوقعة بالاعتبار فإن الفجوة التمويلية سوف ترتفع من 1.8 مليار شيكل في موازنة الأساس إلى 3.8 في الموازنة الموحدة.

#### الجدول 2 : الإجراءات اللازمة ومبالغ التوفير المقدرة لتقليص الفجوة المالية في موازنة الأساس والموازنة الموحدة

مليون شيكل*	الإجراءات الإضافية الضرورية لتقليص الفجوة المالية في الموازنة الموحدة	مليون شيكل*	الإجراءات الضرورية لتقليص الفجوة المالية في موازنة الأساس
288	تعليق قانون تشجيع الاستثمار	216	تعديل شرائح ضريبة الدخل
72	ترشيد التحويلات الطبية 10%	108	تفعيل ضريبة الدخل على توزيع الأرباح
108	إجراءات اضافية للتشفير الصارم	432	التفاوض لوقف بعض التسرب في حسابات المقاصة
540	الزيادة المطلوبة في المنح الخارجية	180	تعديل الرسوم
		54	تعديل قانون المالكين والمستأجرين والتسوية
		180	تخفيض صافي الاقراض بمقدار 20%
1,008	المجموع	1,170	المجموع

\* وردت المبالغ بالدولار في المصدر وتم تحويلها إلى شيكل بسعر صرف 3.6 شيكل لكل دولار. المصدر: وزارة المالية والتخطيط: مشروع موازنة 2018 المصالحة والسيناريوهات المالية (19 شباط 2018).

### الإجراءات المقترحة للسيطرة على الفجوة المالية

من الواضح أن الفجوة المالية في الموازنة الموحدة، وفي موازنة الأساس أيضاً، كبيرة جداً وتشكل تهديداً جدياً للاستدامة المالية للحكومة وللدولة الفلسطينية أيضاً. إذ أن العجز الإجمالي قبل التمويل المتوقع سوف يصل إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام 2017 في حال موازنة الأساس، و13% في حال الموازنة الموحدة. ولا يخفى أن هناك حدوداً للمبالغ التي تستطيع الحكومة استدانها من النظام المصرفي المحلي، ولمبالغ المتأخرات التي تستطيع الحكومة مراكمتها تجاه الموردين وتجاه صندوق التقاعد.

وبهدف الحد من العجز المالي في الميزانيتين، تقترح الحكومة تطبيق حزمة من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى توفير مبلغ يعادل 1,170 مليون شيكل في موازنة الأساس. ويورد الطرف الأيمن من الجدول 2 عناوين هذه الإجراءات ومبالغ التوفير التي يتوقع أن تولدها. تطبيق هذه الإجراءات يمكن أن يؤدي إلى تقليص العجز المالي في موازنة الأساس من 1,794 مليون شيكل إلى نحو 624 مليون.

وبشكل منظر فإن تطبيق عدد من الإجراءات الإضافية (المسجلة في الطرف الأيسر من الجدول 2) يمكن أن يقود إلى توفير 1,008 مليون شيكل إضافي في حال تم اعتماد الموازنة الموحدة. أي أن جملة الإجراءات الواردة في الجدول 2، والتي يتوقع أن تقود إلى توفير مبلغ 2.2 مليار شيكل، سوف ينتج عنها تقليص الفجوة المالية في الموازنة الموحدة من 3.8 مليار شيكل إلى 1.6 مليار تقريباً.

إنفاقه فعلياً جاء أقل من المخطط بنسبة 44%. والتراجع في الإنفاق الفعلي على هذا البند بات سمة دائمة في موازنات الحكومة الفلسطينية، وهو أمر يدعو للقلق ويتطلب علاجاً جذرياً.<sup>2</sup>

### سيناريوهات موازنة العام 2018

جاء إعداد موازنة العام 2018 في ظل معطيات اقتصادية وسياسية معقدة كما هو الحال مع الموازنات السابقة. وبالإضافة إلى تحديات عدم اليقين في التنبؤ بالإيرادات المحلية (بسبب تحكّم إسرائيل بتحويلات المقاصة) والخارجية، جاء ملف المصالحة وما يترتب عليه من التزامات ليزيد من تعقيدات إعداد الموازنة لهذا العام. ولتحقيق المرونة المطلوبة ومواجهة الاحتمالات المختلفة تم صياغة الموازنة بنسختين مختلفتين، الأولى هي موازنة الأساس، وهي الموازنة كما دأبت الحكومات الفلسطينية إصدارها منذ بدء الانقسام بين الضفة والقطاع. والثانية تفترض نجاح ترتيبات المصالحة وإنهاء الانقسام، وتتضمن بالتالي عموداً إضافياً للإيرادات والنفقات في قطاع غزة. وسميت هذه الموازنة بالموازنة الموحدة.<sup>3</sup>

### المحاور السياسية في مشروع الموازنة 2018

تضمن خطاب الموازنة للعام 2018 مجموعة من السياسات المستجدة أهمها:

- إجراء تعديل على الشرائح الضريبية بهدف تخفيض العبء على أصحاب الدخل المتوسط ورفعها على أصحاب الدخل العالي، وتبني سياسات ضريبية ذكية لتشجيع الشركات على استيعاب الخريجين الجدد، وتحفيز المؤسسات المالية لتمويل الشركات الصغيرة.
- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، تساهم فيه الحكومة بـ 10 مليون دولار وسلطة النقد بمبلغ مائل، ليصل فيما بعد إلى 40 مليون دولار.
- تعزيز الاستدامة المالية عبر التشفير الصارم وتخفيض صافي الإقراض بنسبة 20%، وتقليص اللجوء إلى الاقتراض وتوجيه الدين إلى المشاريع التطويرية والحد من التحويلات الطبية.
- الاستمرار في سياسة تسديد المتأخرات عبر متابعة إصدار أذونات الدفع (إصدار بسقف 600 مليون شيكل). وتسديد 25 مليون شيكل شهرياً، عوضاً عن 20 مليون، لهيئة التقاعد الفلسطينية.

### الإيرادات والنفقات في موازنة الأساس

تم بناء موازنة الأساس على جملة من الفرضيات حول نمو الناتج المحلي، ومعدّل التضخم وعجز الميزان التجاري في العام 2017. وتوقّعت الموازنة تحقيق زيادة في صافي الإيرادات بمعدّل 2% مقارنة بما تحقق فعلياً في العام 2017، وهو تقدير أكثر تحفظاً من تقديرات الموازنات السابقة. كما توقّعت زيادة الإيرادات المحلية بمقدار 3%. بالمقابل تمّ تقليص بند الإرجاعات الضريبية بنحو 2%.

أمّا بالنسبة إلى تقدير النفقات الجارية وصافي الإقراض فلقد توقّعت موازنة الأساس ارتفاعها بنسبة 18% عن المبلغ الفعلي في العام 2017. كذلك توقّعت الموازنة ارتفاع النفقات التطويرية بنسبة 107% مقارنة بالإنفاق التطويري الفعلي في العام 2017. وتمّ تقدير الفجوة التمويلية في العام 2018 بمبلغ 1,794 مليون شيكل، علماً بأن الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات كان فائضاً في العام 2017 (على الأساس النقدي). وهذا العجز المخطط قائم على الرغم من الافتراض بأن المساعدات الدولية سوف تزداد في العام 2018 بنسبة 7% لتصل إلى 2,790 مليون (انظر الجدول 1).

2- راجع الصندوق عن الإنفاق التطويري في فلسطين في العدد 49 من المراقب، والذي يوضح أن نسبة الإنفاق التطويري إلى الإنفاق العام تعاني من هبوط مستمر منذ العام 2002 وحتى الآن.

3- على العكس من وثائق وزارة المالية والتخطيط التحضيرية لم يتطرق قانون الموازنة، الذي صدر بقرار في 4 آذار 2018، سوى إلى موازنة الأساس.



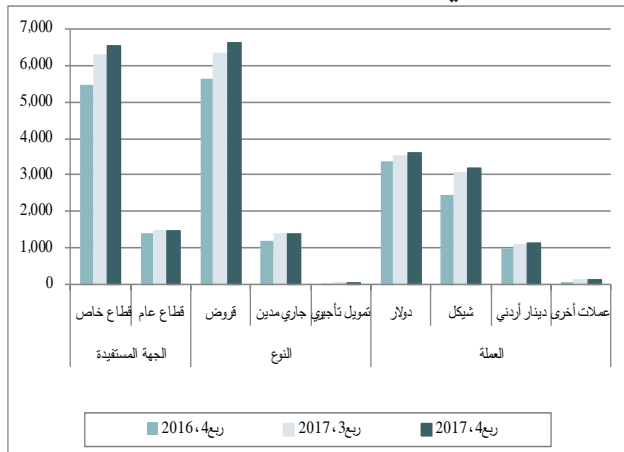
4- القطاع المالي المصري<sup>1</sup>

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2017		2016	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي الأصول	15,850.2	15,461.0	14,196.4	14,196.4
التسهيلات الائتمانية المباشرة	8,026.0	7,761.9	6,871.9	6,871.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,911.1	3,863.1	4,279.0	4,279.0
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	990.4	1,057.5	1,007.1	1,007.1
النقدية والمعادن الثمينة	1,728.2	1,518.6	991.2	991.2
الموجودات الأخرى	1,194.5	1,259.9	1,047.2	1,047.2
إجمالي الخصوم	15,850.2	15,461.0	14,196.4	14,196.4
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	11,982.5	11,526.8	10,604.6	10,604.6
حقوق الملكية	1,892.7	1,804.6	1,682.4	1,682.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,135.3	1,279.6	1,139.9	1,139.9
المطلوبات الأخرى	282.5	291.7	271.5	271.5
المخصصات والامتلاك	557.2	558.3	498.2	498.2

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).  
\*\* الودائع غير المصرفية تشمل وودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



## الودائع

ارتفعت وودائع الجمهور خلال الربع الرابع من العام 2017 بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 12 مليار دولار. ولقد ارتفعت هذه الودائع بنحو 13% خلال كامل العام 2017 كما يوضح الجدول 4-1. وتوزعت الودائع بين القطاع الخاص بنحو 94% مقابل 6% حصّة القطاع العام. وساهمت الضفة الغربية بنحو 91% من إجمالي هذه الودائع، مقابل نحو 9% حصّة قطاع غزة. وشكّلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين في الربع الأخير من العام 2017، بمقدار 9 فروع ومكاتب مقارنة بالربع السابق من نفس العام، ليبلغ 337 فرعاً ومكاتباً، منها 279 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. ويتركز العدد الأكبر لهذه الفروع والمكاتب في محافظات رام الله والبيرة، والخليل ونابلس. وترافق هذا التوسع مع ارتفاع في عدد حسابات المودعين بنسبة 5.7% (أو ما يعادل 181,530 حساب) لتصل نحو 3,393,670 حساب نهاية الربع الرابع. وتشير المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي إلى استمرار التحسن في أداء هذا القطاع، إذ ارتفع إجمالي أصول (خصوم) المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الرابع 2017 بنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق، ونحو 11.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2016، لتبلغ نحو 15.9 مليار دولار (انظر جدول 4-1).

## التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع من العام 2017، بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 8 مليار دولار. وجاء هذا نتيجة زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة "وأهمها قطاع التجارة" بنحو 9%، وقطاع الخدمات بنحو 22% مقارنة بالربع الثالث من العام 2017. وبالرغم من ارتفاع التسهيلات إلا أنّ نسبتها من إجمالي وودائع الجمهور خلال هذا الربع انخفضت بشكل طفيف مقارنة مع الربع السابق لتبلغ نحو 67%. كما بلغت حصة القطاع الخاص نحو 82% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال هذا الربع، مرتفعةً بنحو 4% مقارنة بالربع السابق. واستحوذت القروض على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية بنسبة 82%، وكانت حصة الجاري مدين بنحو 17%، والنسبة القليلة الباقية كانت للتمويل التأجيري. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 88% من إجمالي التسهيلات مقابل 12% لقطاع غزة. كذلك استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 45% من هذه التسهيلات، مقابل نحو 40% للشيك الإسرائيلي ونحو 14% حصّة الدينار الأردني، وحوالي 1.6% لبقية العملات الأخرى. (انظر شكل 4-1). ولقد شهدت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنحو 17% بين نهاية العام 2017 و2016 لتبلغ حوالي 8 مليار دولار مقارنة بنحو 6.9 مليار نهاية 2016. (انظر جدول 4-1).

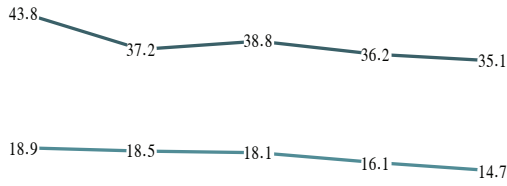
## التوظيفات الخارجية

تراجعت التوظيفات الخارجية خلال الربع الرابع من العام 2017 بنحو 2.1% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام لتبلغ 3,112.4 مليون دولار. وبذلك تراجع أهميتها النسبية من إجمالي أصول الجهاز المصرفي إلى حوالي 19.6%. أما على الصعيد السنوي فلقد انخفضت التوظيفات الخارجية في العام 2017 بنسبة 13.1% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 3.1 مليار دولار (انظر الشكل 4-2).

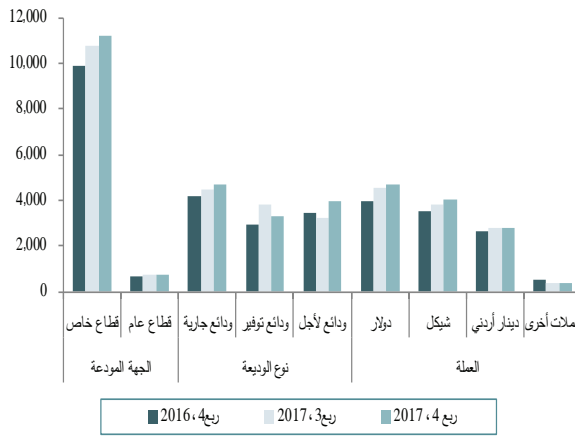
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، شباط 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.



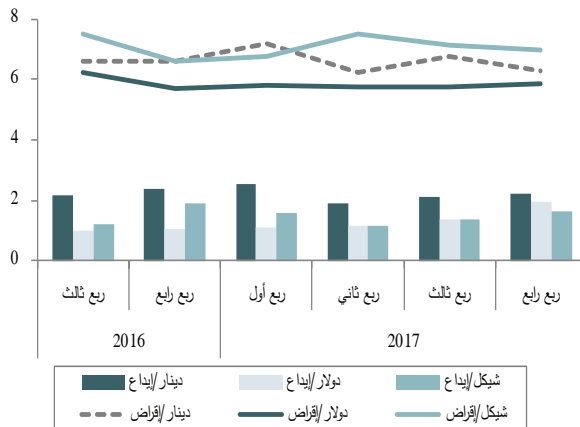
شكل 4-2: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، (%)



شكل 3-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة، الربع الرابع 2016 - الربع الرابع 2017 (%)



39% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 33% حصة ودائع التوفير، ونحو 28% الودائع الآجلة. واستمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي هذه الودائع باستحواذه على حوالي 40% منها، تلتها عملة الشيكال بنحو 34%، ثم الدينار الأردني بنسبة 23% (انظر شكل 3-4)

## أرباح المصارف

ارتفعت أرباح المصارف المرخصة في فلسطين (صافي الدخل) نهاية الربع الرابع بنحو 3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 42.7 مليون دولار. نتيجة لارتفاع الدخل من الفوائد والعمولات، والذي يشكل نحو 92% من إجمالي الإيرادات. من ناحية أخرى بلغ صافي الدخل للمصارف في كامل العام 172.1 مليون دولار مرتفعاً بنحو 16% مقارنة مع العام 2016 نتيجة ارتفاع الإيرادات بأعلى من النفقات (انظر جدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البيان	2017		2016	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث
الإيرادات	650.3	167.8	558.3	145.4
صافي الفوائد	466.8	122.3	401.0	103.1
العمولات	115.9	30.3	98.1	26.4
أخرى	67.6	15.1	59.2	15.9
النفقات	478.3	125.1	409.4	110.2
النفقات التشغيلية والمخصصات	420.4	109.3	362.5	97.7
الضريبة	57.8	15.8	46.9	12.5
صافي الدخل*	172.0	42.7	148.9	35.2

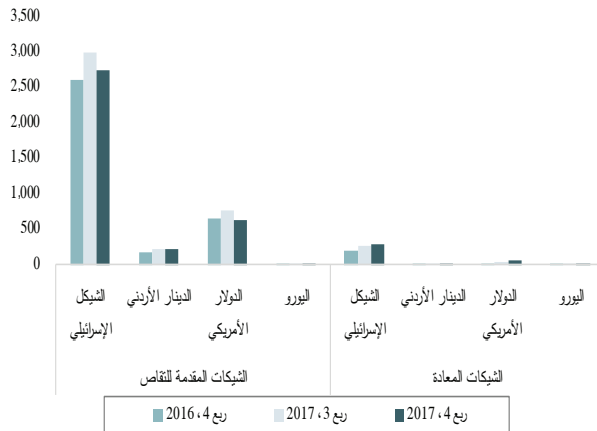
\* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

## معدلات الفائدة

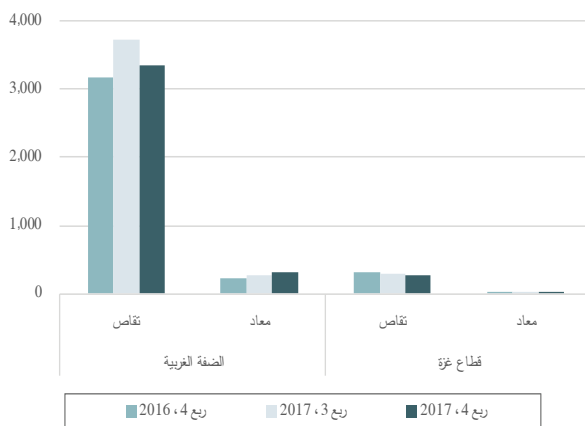
شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي اتجاهًا متصاعدًا من 5.74% خلال الربع الثالث 2017 إلى 5.85% خلال الربع الرابع 2017. وجاء هذا الارتفاع بعد قيام الفدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة الإسمي. بالمقابل انخفض هذا المتوسط على الإقراض بعملة الشيكال (من 7.14% إلى 6.99%) والدينار الأردني (من 6.75% إلى 6.28%) خلال نفس الفترة.

أمّا فيما يخص فوائد الإيداع، فقد شهد متوسط الفائدة ارتفاعاً على العملات الثلاث خلال الربع الرابع، ليبلغ 1.93% مقارنة بنحو 1.37% خلال الربع السابق على الدولار، و1.64% مقارنة مع 1.36% على الشيكال، و2.21% مقارنة مع 2.12% على الدينار (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-5: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة بحسب العملات (مليون دولار)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة بحسب التوزيع الجغرافي (مليون دولار)



## حركة المقاصة

انخفضت قيمة الشيكات المتداولة خلال الربع الرابع من العام 2017 بنحو 10% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,624.6 مليون دولار. ووصلت نسبة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيكال إلى 76%، يليها الدولار الأمريكي بنحو 17.5% (انظر شكل 4-5). من ناحية أخرى ارتفعت قيمة الشيكات المعاداة، بنسبة 13% بين الربعين الثالث والرابع 2017 وبلغت قيمتها 341.5 مليون دولار. كما ارتفعت حصة الضفة الغربية من قيمة الشيكات المعاداة خلال الربع مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 91% (أو ما يعادل 311 مليون دولار تقريباً). مقارنة بـ 9% لقطاع غزة (انظر شكل 4-6). أما على الصعيد السنوي فلقد ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 19% لتبلغ حوالي 15.1 مليار دولار.

## شركات الإقراض المتخصصة

بلغ إجمالي محفظة التمويلات الممنوحة من خلال شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد الفلسطينية (البالغة 6 شركات) نحو 215.0 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 1% مقارنة بالربع السابق. وارتفعت المحفظة الائتمانية لهذه الشركات خلال كامل العام 2017 بنحو 7.8%. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 69% من القروض، مقابل نحو 31% حصة قطاع غزة. ووفرت هذه الشركات 652 فرصة عمل. كما ارتفع عدد المقترضين النشطين مع نهاية الربع ليصل إلى 72,209 مقترض بزيادة 161 مقترض عن الربع السابق (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

	2017	2016	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
215.0	213.0	199.4	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
147.8	145.8	137.0	- الضفة الغربية
67.2	67.2	62.4	- قطاع غزة
72,209	72,048	68,912	عدد المقترضين النشطين
84	83	85	عدد الفروع والمكاتب
652	665	618	عدد الموظفين

سيطرت القروض العقارية على الحصة الأكبر من الائتمان في هذه الشركات، بنسبة 30% تقريباً. وجاء أثرها القطاع التجاري بنحو 27%، تلاه القطاع الاستهلاكي والقطاع الزراعي بحوالي 12% لكل منهما.

## صندوق 4: قطاع غزة: التحويلات من الخارج والزيادة في الفجوة التمويلية في حال نجاح المصالحة

جدول 1: التحويلات من الخارج إلى قطاع غزة 2013-2014 (مليون دولار)

2013	2014	
1,391	1,471	تحويلات من موازنة الحكومة الفلسطينية (بما فيها تمويل دولي لمشاريع عبر الموازنة)
250	845	تحويلات من مؤسسات الأمم المتحدة (مساعدات انسانية)
464	500	تحويلات إلى "سلطة الأمر الواقع" (تقديرات منظمة الصليب الأحمر)
2,105	2,816	المجموع
3,092	2,912	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة (أسعار جارية)
%68	%97	نسبة التحويلات/الناتج المحلي الإجمالي

جدول 2: إيراد وإنفاق الموازنة الفلسطينية موزعاً بين الضفة والقطاع 2016 (مليون دولار)

قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
1,496	3,065	4,561	الإنفاق
817	1,235	2,052	- رواتب وأجور
110	557	667	- بضائع وخدمات
235	714	949	- تحويلات اجتماعية
190	79	269	- صافي الإقراض
73	123	196	- صافي مساهمات اجتماعية
72	265	337	- إنفاق تطويري
-	91	91	- غيرها
325	3,146	3,471	الإيراد
285	2,053	2,338	- إيرادات مقاصة
40	1,093	1,133	- صافي إيرادات ضريبية وغير ضريبية
-1,171	81	-1,090	الفائض / العجز

جدول 3: الإنفاق والإيراد الإضافي للموازنة الفلسطينية في قطاع غزة في حال نجحت ترتيبات المصالحة 2018 (مليون دولار)

إجمالي الإنفاق الإضافي	
781	
234	- رواتب وأجور (لنحو 20 ألف موظف جديد)
247	- نفقات تشغيلية للوزارات
300	- إنفاق تطويري
250	إيرادات إضافية للموازنة من القطاع
531 -	الفجوة التمويلية

نشر البنك الدولي في تقريره الأخير عن الاقتصاد الفلسطيني (آذار 2018) تقديرات عن مبالغ التحويلات الخارجية التي ترد إلى قطاع غزة وعن حصة قطاع غزة من إجمالي إيرادات وإنفاق الموازنة الفلسطينية<sup>1</sup> وتُشير هذه التقديرات إلى أن إجمالي التحويلات إلى القطاع بلغت 2.8 مليار دولار في العام 2014، وهو ما يعادل 97% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في ذلك العام (جدول 1). ويُستفاد من التقديرات المستمدة من الحكومة الفلسطينية أن حصة قطاع غزة من إجمالي إنفاق الموازنة بلغت 33%، وهذا أدنى من نسبة سكان القطاع إلى إجمالي سكان دولة فلسطين (نحو 39%، ولكن لم يساهم القطاع سوى بنسبة 9% فقط من إجمالي إيرادات الموازنة في العام 2016 (جدول 2).

تقدّر نشرة البنك الدولي أن نجاح ترتيبات المصالحة سوف ينتج عنها التزامات بزيادة إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة بمقدار 781 مليون دولار في العام 2018. ويعرض جدول 3 توزيع هذا المبلغ على البنود المختلفة. وسيترافق هذا الارتفاع في الإنفاق مع فجوة تمويلية تعادل 531 مليون دولار. وعند إضافة الفجوة التمويلية المتوقعة في موازنة الضفة الغربية (440 مليون دولار) فإن عجز التمويل في الموازنة الموحدة لفلسطين يتوقع أن يبلغ 971 مليون دولار في العام 2018، تبعاً لتقديرات البنك الدولي.

1 World Bank: Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee March 19, 2018.

5- القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

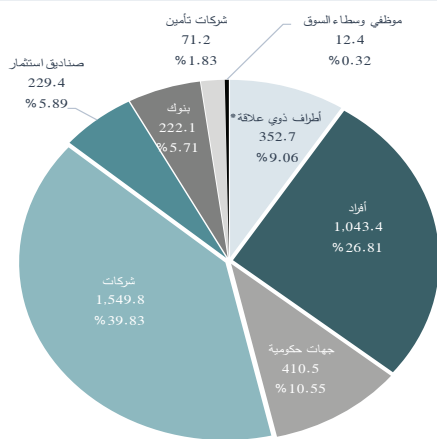
## قطاع الأوراق المالية

## قطاع التأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 255.4 مليون دولار نهاية العام 2017، مرتفعةً بنسبة 19% مقارنةً مع نهاية العام 2016. وجاء هذا الارتفاع نتيجة استمرار جهود هيئة سوق رأس المال بإلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفة الخاصة بتأمين المركبات. وانعكس ذلك في ارتفاع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بين الربع الرابع من عام 2017 والربع المناظر من العام السابق بمعدل 43%.

بالمقابل ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 29% مع نهاية العام 2017 عما كانت عليه نهاية العام 2016. كما شهدت استثمارات قطاع التأمين نمواً ملحوظاً نهاية العام 2017، بنسبة 17% مقارنةً بما كانت عليه نهاية العام 2016. (انظر الجدول 2-5)

شكل 1-5: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2017 (مليون دولار)



\*أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

العام 2017	العام 2016	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2017	الربع الرابع 2016	
255.42	215.25	59.32	64.03	41.39	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
248.89	212.08	248.89	219.06	212.08	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(148.86)	(115.37)	(42.52)	(37.91)	(24.14)	صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين
%86.0	%82.4	%96.8	%88.7	%88.4	صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%67.8	%65.1	%74.1	%66.7	%65.9	صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتتبة

الربع الرابع: شهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ارتفاعاً في نهاية الربع الرابع من عام 2017 مقارنةً مع الربع السابق بنسبة 2% (وبنسبة 15% مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2016). وشهد الربع الرابع تراجعاً في عدد الأسهم المتداولة بنسبة 20% مقارنةً مع نهاية الربع السابق، وترافق هذا مع انخفاض في قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 18%.

المقارنة السنوية: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.89 مليار دولار مع نهاية العام 2017، وهو ما يعادل 29% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 15% عن القيمة في نهاية العام 2016. ويعزى التحسن إلى ارتفاع أسعار وتداول أسهم بعض الشركات القيادية مثل «باديكو القابضة» و«أبيك»، إضافة إلى التحسن الكبير الذي طرأ على أسهم القطاع البنكي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,811 متعامل مع نهاية العام 2017 بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن (انظر الجدول 1-5).

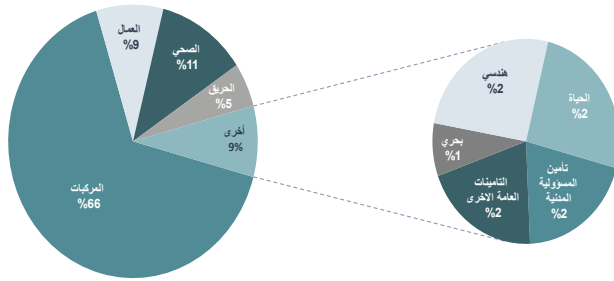
جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

العام 2017	العام 2016	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2017	الربع الرابع 2016	
271.16	232.82	79.23	98.48	42.37	عدد الأسهم المتداولة
469.07	445.15	136.83	167.29	105.94	قيمة الأسهم المتداولة
3,891.49	3,390.12	3,891.49	3,815.59	3,390.12	القيمة السوقية
71,811	72,418	71,811	71,981	72,418	إجمالي عدد المتعاملين
68,467	69,007	68,467	68,603	69,007	فلسطيني (متعامل)
3,344	3,411	3,344	3,378	3,411	مواطن أجنبي (متعامل)

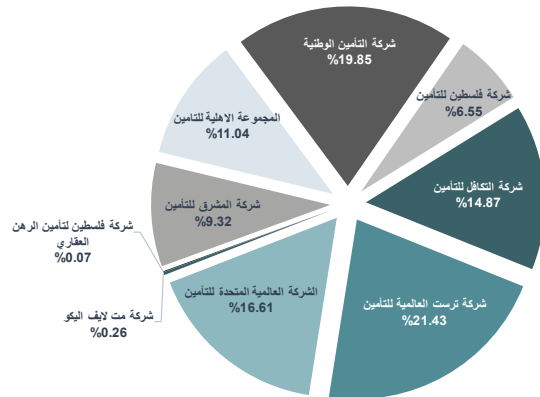
كما وشهدت مؤشرات بورصة فلسطين مع نهاية العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً بما كانت عليه مع نهاية العام 2016، حيث ارتفع عدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول بنسبه 16.5% و5% على التوالي. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى النشاط الملحوظ في تداول أسهم الشركات المدرجة، وارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات، فضلاً عن إدراج أسهم شركة جديدة (شركة سند للموارد الانشائية). ومن ناحية ثانية، قامت مجموعة من البنوك وشركات التأمين برفع رأس مالها امتثالاً لمطالبات الجهات الرقابية لدعم وتعزيز كفاية رأس المال من جهة، واستكمال رأس المال المصرح به من جهة أخرى.

يوضح الشكل 1-5، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية العام 2017. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت نحو 40%، في حين بلغت حصة الأفراد 27%.

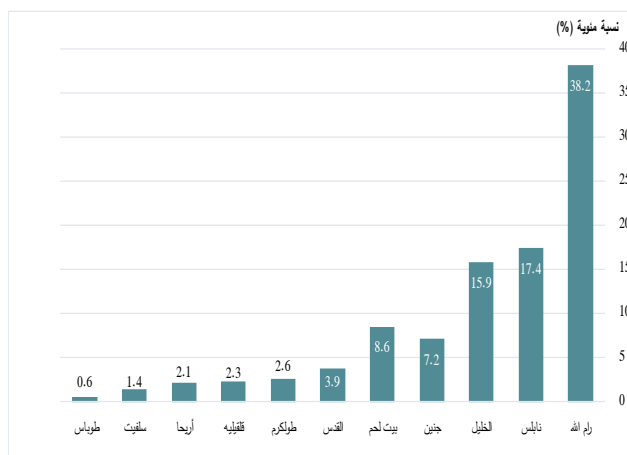
شكل 2-5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية العام 2017



شكل 3-5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية العام 2017.



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية العام 2017



يوضح الشكل 2-5 أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية) نهاية العام 2017. وجاء بعدها التأمين الصحي (بنسبة 11%). كما يلاحظ من الشكل 3-5 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان، من أصل تسع شركات عاملة في القطاع، على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية العام 2017.

### قطاع التأجير التمويلي

الربع الرابع: بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وطرأ ارتفاع في قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الرابع من العام 2017 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر بنسبة 58% و2% على التوالي، في حين سجلت أعداد عقود التأجير التمويلي في الربع الرابع ارتفاعاً بنسبة 52% مقارنة بالربع السابق لذات العام وانخفاضاً بنسبة 19% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، إضافة إلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر تمويل مستدامة للتوسع في عملياتها.

المقارنة السنوية: سجل أداء الشركات انخفاضاً طفيفاً خلال العام 2017، حيث بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 84.4 مليون دولار أمريكي بواقع 1,368 عقد كما في نهاية العام. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 13% و32% في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي على التوالي مقارنة مع العام 2016. ويعزى الانخفاض إلى التحديات التي تواجه الشركات بالعلاقة مع الحصول على التمويل اللازم (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

	عدد عقود التأجير التمويلي		قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	
	2017	2016	2017	2016
الربع الأول	367	374	19.3	17.1
الربع الثاني	296	637	20	32
الربع الثالث	280	466	17.5	21.1
الربع الرابع	425	524	27.6	27
المجموع	1,368	2,001	84.4	97.2

يلاحظ أيضاً أن هناك تركيزاً جغرافياً عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38.2%، ثم في مدينة نابلس والخليل بنسبة 17% تقريباً لكل منهما (انظر الشكل 4-5). كما أن المركبات ما زالت تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي (بنسبة 88% من إجمالي قيمة العقود)، مقابل 3% فقط للمال المنقول نهاية 2017. ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها.



## صندوق 5: قراءة في قانون التأجير التمويلي

نظم القانون الجوانب الخاصة بسريان عقد التأجير التمويلي في حال إفلاس أي طرف من أطرافه، بهدف حماية حقوق المستأجر في العين المؤجرة في حال أشهر المؤجر إفلاسه، بحيث لا يترتب على ذلك مساس بحقوق المستأجر الذي يحتفظ بحق استخدام العين المؤجرة طالما تمتع بالملاءة المالية. كما نص القانون على أحقية المستأجر بالعودة المباشرة إلى مورد العين المؤجرة. إذ على الرغم من أن المستأجر ليس طرفاً في اتفاقية التوريد، إلا أنه المستفيد الفعلي من هذه الاتفاقية. كما أوضح القانون حدود مسؤولية المؤجر في مواجهة الغير في حال تعرضه لضرر ناتج عن استخدام العين المؤجرة. فالمؤجر، وعلى الرغم من كونه المالك القانوني، غير مسؤول لأن العين المؤجرة في حيازة المستأجر وفي عهده ومسؤوليته. كما ضمن الحق للمستأجر في حالة التعرض للحيازة بمطالبة المؤجر بإنهاء عقد التأجير التمويلي والتعويض عن الضرر الناجم.

وقرر القانون إجراءات سريعة وفعّالة لاستعادة الأصل المؤجر من خلال قرار قاضي الأمور المستعجلة والذي يمثل خطوة إجرائية غير قضائية يتم فيها اتخاذ القرار من قبل المحكمة المختصة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وبهدف تعزيز الضمانات للأصول المؤجرة وتوسيع قاعدتها، نص القانون على نظام كفو لتسجيل الأصول المؤجرة وألزم المؤسسات ذات العلاقة بإصدار تعليماتها لتسجيل الأصول بأنواعها. كما نص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في عقد التأجير التمويلي وإصدار تعليمات لغاية احتساب ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة بحيث يتساوى فيها التأجير التمويلي مع غيره من وسائل تمويل الأصول. كما منح القانون الحق للمؤجر بالاستفادة من أي مزايا أو إعفاءات يتمتع بها المستأجر وفقاً للتشريعات النافذة. وأخيراً أشار القانون إلى القواعد والأحكام التعاقدية المتعلقة بحقوق المشتري في حال تعرض العين للأضرار والقواعد المتعلقة بقبول العين المؤجرة والتعويضات وتحويل الحقوق والواجبات إلى جانب ضمان القبول والتزام المستأجر بصيانة العين المؤجرة.

نسرين جزار، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

تقوم فلسفة التأجير التمويلي على فرضية أن الثروات تتحقق باستخدام الأصول لا بامتلاكها، بمعنى قدرة المستأجر على توليد الدخل من استخدام الأصل لا من امتلاكه. وانطلاقاً من دور الهيئة في الإشراف والرقابة على قطاع التأجير التمويلي، وفقاً لقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطينية رقم (13) لسنة 2004، ولقناعتها بأهمية هذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار في الأصول الرأسمالية، عملت الهيئة على تطوير البيئة القانونية والتنظيمية لقطاع التأجير التمويلي في فلسطين، وقامت بصياغة مشروع القانون بالتعاون مع خبراء مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالتأجير التمويلي، بما فيها قانون التأجير التمويلي القياسي (Model Leasing Law) الذي تم تطويره من قبل المعهد الدولي لتوحيد القوانين الخاصة (UN-IDROIT). والقانون الفلسطيني هو الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مراعاته للشكل والمضمون والأكثر تشابهاً مع القانون القياسي. تم تشريع قانون التأجير التمويلي بقرار بقانون صادر عن الرئيس محمود عباس (القرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي) وأصبح سارياً في 28 حزيران 2014.

يوفر القانون تعريفاً واضحاً للتأجير التمويلي، إذ يحتوي على معايير معترف بها دولياً تمكّن من تمييز هذا النشاط عن غيره من الأدوات المالية أو عمليات الإيجار الاعتيادية، حيث يملك المؤجر الأصل قانونياً بينما يملك المستأجر الأصل اقتصادياً. وبالتالي يحقق القانون الهدف للمؤجر في حماية حقوقه المالية وآلية استعادة الأصول والتصرف بها بطريقة سريعة وفعّالة مقارنة مع الأدوات المالية الأخرى. كما ويحقق الهدف للمستأجر من الانتفاع بالأصل مع تحمله لمسؤوليات الأصل. ويقدم القانون تعريفات هامة أخرى كالتأجير من الباطن، وعملية البيع وإعادة الاستئجار، والتأجير اللاحق، كأنشطة من أنشطة التأجير التمويلي التي تخضع لأحكام هذا القانون.

أقر القانون مبدأ الحرية التعاقدية والتي تعتبر الأساس في تحديد الحقوق والالتزامات مضمون عقد التأجير التمويلي مع تحديد طبيعة هذه الحرية. وأكد القانون على ملكية المؤجر للعين المؤجرة وبيّن الحدود الفاصلة بين حقوق الملكية (الخاصة بالمؤجر) وحقوق الاستعمال والحيازة (الخاصة بالمستأجر).

6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

## رخص البناء

الربع الرابع: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2017 8,346 سيارة. وهذا يقل بمقدار 1,080 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويزيد بمقدار 210 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 74% من الإجمالي، جاء نحو 7% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-2).

المقارنة السنوية: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في العام 2017، 35,894 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 5,097 سيارة عن عددها في العام 2016، أي بنسبة 17%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة من الخارج بنسبة 2% و 26% على التوالي، مقابل انخفاض في السيارات المستعملة من إسرائيل بنسبة 9% (انظر الجدول 6-2).

## جدول 6-2: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الرابع 2016	2,376	4,923	837	8,136
2016	7,943	19,930	2,924	30,797
الربع الثالث 2017	2,151	6,596	679	9,426
الربع الرابع 2017	2,135	5,758	453	8,346
2017	8,137	25,090	2,667	35,894

يوضح الجدول 6-3 الزيادة الكبيرة في قيمة السيارات المستوردة إلى الضفة الغربية والتي بلغت 115% بين 2012 و2016. بالمقابل فإنّ الضرائب على السيارات المستوردة ارتفعت بنسبة أكبر خلال الفترة ووصلت إلى 184%. ومثلت ضرائب الاستيراد على السيارات 21% من إجمالي ضرائب الواردات (وض.ق.م.) على المستوردات من طرف ثالث (أي من المستوردات من غير إسرائيل). وتوزعت مصادر الضريبة على السيارات في العام 2016 بين 4% رسوم جمارك، و65% ضريبة مشتريات و32% ض. ق. م.

## جدول 6-3: قيمة السيارات المستوردة وضرائب الاستيراد المدفوعة عليها (مليون شيكل)

السنوات	السيارات المستوردة*		ضرائب الاستيراد (بما فيها ض. ق. م.) على السيارات	
	القيمة	نسبة من إجمالي قيمة المستوردات من غير إسرائيل	القيمة	نسبة من إجمالي الضرائب على المستوردات من غير إسرائيل
2012	561	8%	303	13%
2014	680	8%	480	15%
2016	1,208	12%	859	21%

المراجع: دائرة الجمارك والمكوس. بيانات الاستيراد الفعلية. وزارة المالية. \*لا يسمح باستيراد سيارات الركاب الجديدة والمستعملة إلى فلسطين من إسرائيل. ولكن يمكن استيراد الشاحنات والباصات المستعملة من إسرائيل نظراً لأن الشاحنات والباصات الجديدة والمستعملة الواردة إلى فلسطين من كافة المصادر معفاة من ضرائب الاستيراد.

الربع الرابع: يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الرابع 2017 إلى 2,585 ترخيص، بارتفاع بنسبة 8% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 8%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2017 نحو 1,201.3 ألف متر مربع، وهذا أكبر بنسبة 29% عن المساحات المرخصة في الربع السابق.

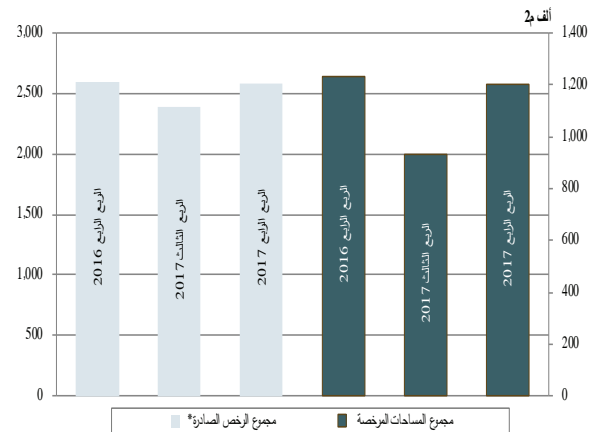
المقارنة السنوية: وصل عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين في العام 2017 إلى 9,242 رخصة، ويمثل هذا انخفاضاً عن عددها في العام السابق بنسبة 13%. وترافق مع الانخفاض في عدد الرخص الصادرة انخفاض أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 4,067 ألف متر مربع بانخفاض نسبته 22% عن المساحات المرخصة في العام السابق (انظر الجدول 6-1). ويتوجب التنبيه إلى أنّ منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أنّ بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

## جدول 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

السنوات	عدد الرخص*	المساحات المرخصة (ألف م <sup>2</sup> )
2016	10,633	5,193.9
2017	9,242	4,067.0

\* لا تشمل رخص الأسوار

## شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



\* لا تشمل رخص الأسوار

## أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد عن الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## صندوق 6: استراتيجيات لتطوير توليد الكهرباء في فلسطين

يعاني قطاع توزيع الكهرباء، نتيجة لهذه المشاكل، من عجز مزمن كما يتضح من الجدول 1. وتتلقى شركات التوزيع دعماً مالياً ضمنيًا من الموازنة الحكومية يقدر بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة و4-5% في القطاع. ولقد أدى العجز المزمن في تسديد ثمن الكهرباء المستوردة من إسرائيل إلى ظهور ما يعرف باسم «صافي الإقراض» في الموازنة الفلسطينية. وقامت إسرائيل في العام 2015 مثلاً بخصم 1 مليار شيكل من إيرادات المقاصة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية. وبلغت قيمة الديون المتراكمة لصالح الشركة الإسرائيلية بسبب عدم التسديد 2 مليار شيكل في أيلول 2016.<sup>2</sup>

### خيارات زيادة عرض الكهرباء

تؤكد دراسة البنك الدولي على أن هناك عدداً من الخيارات أمام فلسطين لزيادة وتنويع مصادر عرض الطاقة الكهربائية. وتشتمل هذه على التالي:

- الاستثمار والتوسع في الاستيراد من إسرائيل. هذا خيار ممكن ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة لخطوط النقل ومحطات الضغط العالي. وتذكر الدراسة أن إسرائيل أثبتت قدرة على توفير مضمون وموثوق للطاقة، وإذا ما تم حل مشكلة صافي الإقراض فإن هناك إمكانية لزيادة العرض. وفلسطين هي الآن أهم مستورد من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وتعاني هذه الشركة حالياً من مديونية مالية ومستقبل غير مضمون نظراً لتوسع المنتجين المنافسين من القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن أن يوقر بدائل تجارية أكثر جاذبية لفلسطين.
- زيادة الاستيراد من الأردن ومصر. هذا خيار ممكن على المدى المتوسط على الرغم من بعض النواقص، مثل ارتفاع ثمن الكهرباء المستوردة من الأردن بسبب الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد، ومحدودية الفائض المتاح للتصدير هناك. أما بالنسبة إلى الاستيراد من مصر فإن المشاكل الأمنية في سيناء ومشاكل عدم التسديد وعدم الالتزام تحد من إمكان التوسع في الاستيراد على الرغم من توفر الفائض وانخفاض السعر مقارنة بالكهرباء الإسرائيلية. وتنبه الدراسة إلى أن الأردن ومصر ليس لديهما ضمانات للتسديد (مثل حالة إسرائيل مع مبالغ المقاصة) وهو ما يمكن أن يعيق التوسع في الاستيراد.
- استيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل لتوليد الطاقة الكهربائية محلياً. أعطت إسرائيل الموافقة على بناء أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من عسقلان إلى غزة لتزويد محطة التوليد هناك بالغاز عوضاً عن الديزل، كما تم الاتفاق على تشييد أنبوب (بطول 15 كم) يربط جنين بشبكة الغاز الإسرائيلية (لتزويد محطة توليد الطاقة التي يجري العمل على بناءها هناك بطاقة 400 ميغا واط).<sup>3</sup> هذا بالطبع إلى جانب إمكانية استغلال غاز حقل «غزة مارين» لهذه الأغراض، إذ أن مخزون هذا الحقل (1.2 ترليون قدم مكعب) يمكن أن يشكّل بديلاً للاستيراد من إسرائيل في حال تم تطويره.<sup>4</sup>

أصدر البنك الدولي دراسة محكمة ترمي إلى تحليل الاستراتيجيات المتاحة لتطوير قطاع توليد الكهرباء في الأراضي الفلسطينية وتحديد أكثر الاستراتيجيات ملائمة لظروف فلسطين.<sup>1</sup>

بدأت الدراسة بإلقاء الضوء على الواقع الراهن لقطاع الكهرباء. ولاحظت أن المناطق الفلسطينية تواجه تحديات جدية في مجال أمن الطاقة، وهو أمر ظاهر وحاد في قطاع غزة (حيث عرض الطاقة الكهربائية لا يغطي سوى نصف الاحتياجات) ولكنه أيضاً في طريقه للظهور في الضفة الغربية. تعتمد فلسطين بشكل رئيسي على استيراد الكهرباء من إسرائيل، بنسبة 99% من إجمالي الاستهلاك في الضفة و64% من الاستهلاك في القطاع. ويقتصر مصدر الإنتاج المحلي الوحيد للكهرباء على محطة التوليد في غزة التي تم تشييدها في العام 2004. وعلى الرغم من أن طاقة إنتاج هذه المحطة تبلغ 140 ميغاواط، إلا أن كلفة تشغيلها العالية على الديزل (1.05 - 1.65 شيكل لتوليد كل كيلوواط/ساعة) نتج عنه أنها تعمل بنصف طاقتها فحسب، هذا عندما يتم توفر الوقود.

### مشاكل توزيع الكهرباء

يوجد في الأراضي الفلسطينية 6 شركات لتوزيع الكهرباء. وتعاني هذه الشركات من ثلاث أنواع من المشاكل:

- إن أسعار الكهرباء للجمهور غير قائمة على أساس تغطية/ استرجاع التكاليف في كل المناطق، وان الفجوة بين التكاليف والتعرفة كبيرة، وبشكل خاص في حالة قطاع غزة.
- على الرغم من تحسين الجباية إلا أن شركات التوزيع ما زالت لا تحصل من الجمهور سوى على 64% من إجمالي قيمة مشترياتها من الكهرباء (النسبة 50% فقط في القطاع).
- إن المبالغ التي يتم تحصيلها من الجمهور تذهب في بعض الأحيان إلى أغراض أخرى في البلديات غير تسديد أثمان مشتريات الكهرباء

جدول 1: مبيعات وخسائر وأداء شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية (2015)

شركة التوزيع في قطاع غزة	شركات التوزيع في الضفة الغربية (5 شركات)	المبيعات
عدد المشتركين	436,389	213,500
شراء كهرباء (مليون شيكل)	1,398	795
بيع كهرباء (مليون شيكل)	1,509	518
الربح/الخسائر (مليون شيكل)	76 -	غير متوفر
الأداء		
الضياح التقني وغير التقني	22%	26%
نسبة التحصيل	89%	65%
كلفة العمليات والصيانة (%) من المشتريات	17%	8%

2- تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الفلسطينية وإسرائيل حول قيمة الدين لشركة الكهرباء الإسرائيلية وحول آلية التسديد في أيلول 2016 (من أجل معلومات عن هذا الاتفاق انظر قسم المالية العامة في المراقب رقم 47).

3- تم في مطلع 2014 الاتفاق بأن تقوم شركة فلسطين لتوليد الطاقة، التي تملك محطة التوليد في جنين، بشراء 4.75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من إسرائيل على أفق 20 سنة. ولكن تم إلغاء الصفقة فيما بعد.

4- انظر الصندوق رقم 3 في المراقب رقم 51 من أجل معلومات مفصلة عن حقل «غزة مارين» ومشروعات وعقبات تطوير هذا الحقل.

1 World Bank Group: Securing Energy for Development in West Bank and Gaza. June 30, 2017  
http://documents.worldbank.org/curated/en/351061505722970487/pdf/119769-WP-P157348-v1-Securing-Energy-PUBLIC-ACS.pdf

السيناريو 1: تطبيق خطة تطوير بحيث لا يزيد اعتماد فلسطين على استيراد الكهرباء من أي مصدر منفرد على أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك. السيناريو 2: الاعتماد على الاستيراد إلى أقصى درجة ممكنة للوفاء باحتياجات الطلب المتزايد. السيناريو 3: الاعتماد على توليد الطاقة الكهربائية محلياً إلى أقصى حد ممكن. قامت الدراسة بتقييم هذه البدائل الثلاثة على ضوء مجموعة من المعايير هي: الكلفة المتوسطة لتوليد الطاقة، الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات اللازمة في كل سيناريو، درجة الاعتمادية على استيراد الكهرباء من إسرائيل، درجة الاعتمادية على استيراد الغاز الطبيعي، درجة استغلال الطاقة الشمسية للتوليد.

أظهرت نتائج تحليل السيناريوهات الثلاثة، على ضوء المعايير السابقة، أن السيناريو رقم 1 هو السيناريو الأكثر جاذبية والأكثر تحبيداً بالنسبة لفلسطين. ويقتضي هذا السيناريو تطوير طاقة توليد الطاقة الكهربائية محلياً اعتماداً على الغاز الطبيعي، إلى جانب التوسع الحاد في استغلال الطاقة الشمسية في المناطق «أ» و «ب» للوصول إلى إنتاج 500 ميغا واط مع حلول العام 2030 (وهذا يعادل نحو 4-5 أضعاف الهدف الحالي). ومع حلول هذا العام فإن السيناريو الأكثر تحبيداً يؤدي إلى خلق توازن في إشباع الطلب على الكهرباء في فلسطين من ثلاثة مصادر: من الطاقة المتجددة، والطاقة المولدة محلياً من محطات تعمل على الغاز الطبيعي، ومن الاستيراد من إسرائيل. ويلخص الجدول 2 المعالم الرئيسية للسيناريو الأكثر تحبيداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- التوسّع في استغلال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء. وضعت الحكومة الفلسطينية هدف التوصل إلى توليد 130 ميغا واط من الطاقة المتجددة مع حلول العام 2020. ولكن الإنتاج الفعلي حالياً لا يزيد على 18 ميغا واط. هناك إمكانيات ضخمة للتوسع في هذا المجال، مع طاقة توليد تصل إلى 630 ميغا واط في المناطق «أ» و«ب»، و3,000 ميغا واط في المناطق ج. ولكن فرص التوليد من الطاقة الشمسية في غزة محدودة (160 ميغا واط فقط) بسبب محدودية المساحة.
- زيادة فعالية استخدام الكهرباء والحد من الهدر. يشكل هذا مصدراً مهماً أيضاً لزيادة العرض وتقليص الطلب على الكهرباء (الذي كان يزداد في العقد الماضي على معدل 3.5% سنوياً). تعمل الحكومة الآن على خطة ترمي إلى توفير ما يعادل 1% من الاستهلاك سنوياً حتى 2020. ولكن هناك خطراً أكثر طموحاً (توفير 5% سنوياً) خلال العقد التالي عبر استبدال الأجهزة الكهربائية المنزلية (ثلاجات، مكيفات، إضاءة) بتجهيزات أكثر توفيراً للكهرباء. ولقد ثبت أن الاستثمار بهدف زيادة فعالية الطاقة أقل من كلفة الاستثمار لزيادة طاقة التوليد (5 سنت أمريكي لكل كيلو واط/ساعة مقابل 10 سنت للتوليد).

### السيناريوهات والاستراتيجيات البديلة

قامت الدراسة بتأطير هذه الخيارات المختلفة وتبويبها على شكل خطط استثمار محددة يمكن أن تفي بسد حاجات الطلب على الكهرباء في فلسطين. ومن الواضح أن هذه الخيارات تتباين من حيث تكاليف الإنتاج، وفرص التطبيق، والمخاطر. وكلها أمور يجب أخذها بالاعتبار لاختيار البديل الأمثل. ولتحقيق هذا الهدف صاغت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مختلفة وممكنة تفي بسد حاجة الطلب على الكهرباء في فلسطين في المستقبل:

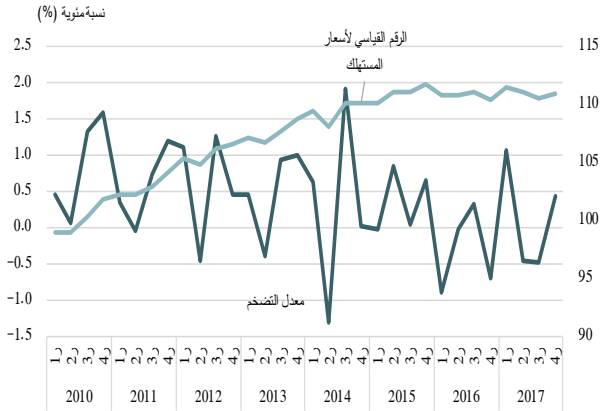
جدول 2: نتائج تطبيق السيناريو 1 مع حلول العام 2030

توليد طاقة متجددة (% من الاستهلاك)	توليد طاقة محلية (% من الاستهلاك)	استيراد كهرباء (% من الاستهلاك)	الاستثمار (مليون دولار)	متوسط كلفة الطاقة (سنت/كيلوواط/ساعة)	
19	37	45	2,133	10.16	الضفة الغربية
6	46	47	1,066	12.30	قطاع غزة

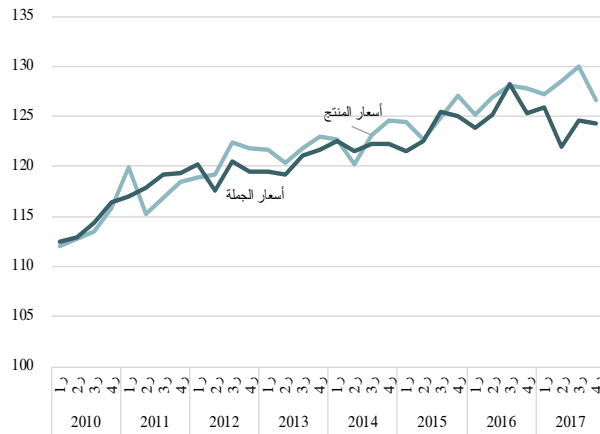


7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



2017 مقارنة بالعام 2016، والتي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 3% في سلة المستهلك الفلسطيني. ويستدل من الأرقام لأسعار المستهلك في فلسطين أنّ معدل التضخم بلغ 10.98% في الأعوام الثمانية بين 2010 و2017، كما بلغ 43.17% بين العام 2004 وحتى نهاية العام 2017.

## أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع: انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.16% بين الربع الرابع 2017 والثالث 2017. ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 2.19%، بينما سجلت أسعار الجملة للسلع المستوردة ارتفاعاً نسبته 1.20%. كما انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 2.57% بين الربعين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 2.80%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.60% (انظر الشكل 2-7).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم «سلة الاستهلاك». ومعدّل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ يفترض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

## الرقم القياسي للأسعار

الربع الرابع: يبين الشكل 1-7 منحين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الرابع 2017، أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل الموسمي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2017 إلى 110.94 مقارنة مع 110.46 في الربع الثالث 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الرابع والثالث 2017 كان موجباً (ارتفاعاً في الأسعار) بنسبة 0.43%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.66%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.22%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 0.33%، على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 1.07%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 0.84%. كما شهد الربع الرابع 2017 تضخماً موجباً نسبته 0.54% بالمقارنة مع الربع المناظر 2016.

المقارنة السنوية: سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً نسبته 0.21% خلال العام 2017. ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار سلع وخدمات مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.41%، والتي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 9% في سلة المستهلك الفلسطيني. ومن بين أسعار هذه المجموعة ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 8.99%، وأسعار المحروقات السائلة بنسبة 6.36%، وتعرفة الكهرباء بنسبة 2.16%. كما ارتفعت أيضاً أسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 1.62%. بالمقابل، انخفضت أسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.97%، والتي تبلغ أهميتها النسبية حوالي 35% في سلة المستهلك الفلسطيني. إذ انخفضت أسعار اللحوم الطازجة بمقدار 11.13%، وأسعار الطحين بمقدار 5.67%، وأسعار الخضروات المجففة بمقدار 3.99%، وأسعار الأرز بمقدار 3.72%، وأسعار الدواجن الطازجة بمقدار 2.46%، على الرغم من ارتفاع أسعار الدرنات بنسبة 6.07%، وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 5.90%، وأسعار البيض الطازج بنسبة 5.73%. سجلت أسعار خدمات التعليم أيضاً انخفاضاً مقداره 0.61% خلال العام

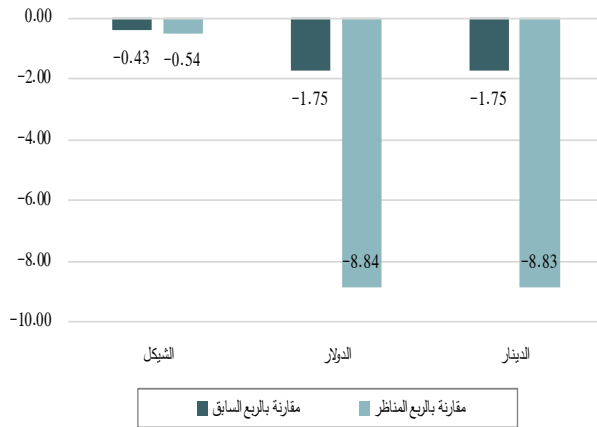
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.



القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الرابع 2017 تراجع قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.32%، و8.30% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. بالمقابل بلغ معدل التضخم نحو 0.43% و0.54% خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد تراجعت خلال الربع الرابع 2017 بنحو 1.75% و8.84% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار ذات التطورات تقريباً (انظر الشكل 3-7).

أما على الأساس السنوي فقد انخفضت القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل بنحو 6.37% خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016، ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد نسبياً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، حيث انخفض سعر الصرف بنسبة 6.16% بين العامين، وهي أيضاً ذات نسبة الانخفاض التي شهدتها الدينار.

شكل 3-7: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الرابع 2017 (نسبة مئوية)



المقارنة السنوية: سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 1.17% خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016. ويعود السبب الرئيسي لهذا إلى انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك بمقدار 22.80%، وأسعار السلع ضمن مجموعة الزراعة بمقدار 2.18% على الرغم من ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.97%. ولقد سجلت أسعار الجملة للسلع المحلية خلال العام 2017 انخفاضاً مقداره 1.58%، في حين ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.21% مقارنة بالعام السابق.

من ناحية أخرى، سجل الرقم القياسي العام لأسعار المنتج في فلسطين ارتفاعاً نسبته 0.88% خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016، حيث بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المنتج 101.15 مقارنة مع 100.27. ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار سلع وخدمات إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي والنفايات بنسبة 7.65%، وأسعار إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء بنسبة 6.13%.

## الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لدى الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغيير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.43% خلال الربع الرابع 2017 مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار. كما تراجعت القوة الشرائية خلال هذا الربع لعملة الشيكل بنحو 0.54% مقارنة بالربع المناظر 2016. أما على أساس المقارنة السنوية فقد تراجعت القوة الشرائية لعملة الشيكل بنحو 0.21% خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016 (انظر الشكل 3-7).

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغيير في معدّل الأسعار وسعر صرف العملة. على ذلك فإنّ التغيير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدّل التغيير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدّل التضخم.

## صندوق 7: الفقر في إسرائيل وفي القدس

يوثق الجدول 1 التركز الكبير للفقر في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل بشكل عام، وفي القدس المحتلة بشكل خاص. إذ أن 48% من العائلات العربية في إسرائيل فقيرة مقارنة مع 13.4% فقط بين العائلات اليهودية. أما في القدس فإن النسبة تصل إلى 79% في الوسط العربي مقارنة مع 21.4% بين العائلات اليهودية. ويُشير تقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الأخير إلى أن الفقر النسبي في إسرائيل هو من بين الأعلى في دول المنظمة الذين يبلغ عددهم 35 دولة. ويؤكد التقرير على الهوة الواسعة بين اليهود والعرب في مجال المشاركة في سوق العمل، وفي الأجور، والتعليم، والأداء المدرسي، وفي ملائمة البنية التحتية، وفي توفر المهارات المهنية. ويتوصل التقرير إلى أن الاستمرار في تجاهل هذه الفجوات، واستدامة عدم التماسك والتماثل المجتمعي سيؤدي إلى انحدار مستوى الحياة النسبي في إسرائيل، حيث سيتوسع التباين بين متوسط الناتج المحلي في إسرائيل والمتوسط في منظمة دول التعاون والتطوير الاقتصادي من - 16% في 2016 إلى - 28% في العام 2060.<sup>1</sup>

يوضح الجدول 1 أيضاً أن القدس تعاني من الفقر بدرجة أعلى من المتوسط العام في إسرائيل. إذ أن نسبة الفقر بين أطفال مدينة القدس (60.6%) تعادل ضعف نسبة فقر الأطفال في إسرائيل. وتوضح أرقام الجدول أيضاً أن حدة الفقر أشد لدى الفقراء العرب مقارنة بالفقراء اليهود. إذ أن الفجوة بين متوسط دخل الأسرة الفقيرة وخط الفقر تبلغ 44% عند الفقراء العرب في القدس مقارنة مع فجوة بنسبة 35.2% لدى العائلات اليهودية الفقيرة في القدس أيضاً. ويشير السطر الأخير في الجدول إلى أن متوسط الدخل المتاح للعرب في إسرائيل نحو 50% من متوسط الدخل المتاح في إسرائيل بشكل عام. وتتنخفض هذه إلى نحو 31% فقط بالعلاقة مع متوسط الدخل المتاح للفلسطينيين في القدس.

يوفر كتاب الإحصاء السنوي لمدينة القدس معلومات عن مستويات الفقر في إسرائيل بشكل عام، وفي مدينة القدس بشكل خاص. كما يوفر الكتاب معلومات عن توزع الفقر بين المجموعات السكانية المختلفة. ومن المفيد مراجعة هذه الأرقام على الرغم من عدم الإقرار بالإحتلال وبالجمع بين سكان القدس الشرقية مع سكان المستعمرات والقاطنين بالقدس الغربية. والهدف من العرض هو القاء بعض الضوء على الواقع المعاش للفلسطينيين في القدس الشرقية بعد نصف قرن من الإلحاق في الإقتصاد الإسرائيلي.

خط الفقر النسبي في إسرائيل، للفرد المعياري، هو الذي يقل عن 50% من متوسط الدخل المتاح في إسرائيل. الدخل المتاح هو دخل الفرد مضافاً إليه كافة التحويلات الخاصة والمساعدات الحكومية ومطروحاً منه الضرائب. أما الشخص المعياري فهو الفرد كما يتم ترجيحه لأغراض حساب مستويات الحياة. على سبيل المثال، الأسرة التي تتكون من شخصين تتمثل بشخصين معياريين، ولكن الأسرة من ثلاثة أفراد تعادل 2.65 أشخاص معياريين، وذات الأفراد الأربعة تعادل 3.20 أشخاص معياريين، وهكذا وصولاً إلى الأسرة ذات 9 أفراد التي تعادل 5.6 أفراد معياريين.

بلغ مستوى خط الفقر النسبي في إسرائيل، على ضوء التعريف السابق، 2,461.25 شيكل شهرياً للشخص المعياري في العام 2014. هذا يعني مثلاً أن خط الفقر للعائلة المكونة من 9 أفراد يساوي 13,783 شيكل شهرياً (= خط الفقر للشخص المعياري مضروباً بـ 5.6 أفراد).

الجدول 1: مؤشرات الفقر في القدس وفي إسرائيل (2014) %

القدس الشرقية والغربية	إسرائيل		إجمالي	إسرائيل			
	عرب	يهود		عرب	يهود		
إجمالي						* نسبة الفقراء (% من مجموعات السكان)	
	37.1	79.1	21.4	18.8	48.1	13.4	- عائلات
	48.6	81.8	28.4	22.0	50.6	14.8	- أفراد
	60.6	86.6	41.2	31.0	60.7	21.7	- أطفال
	40.9	44.1	35.2	34.6	37.9	31.7	* الفجوة بين متوسط الدخل وخط الفقر %
	79.5	30.8	97.6	100.0	50.4	107.6	* متوسط الدخل المتاح كنسبة من متوسط الدخل في إسرائيل

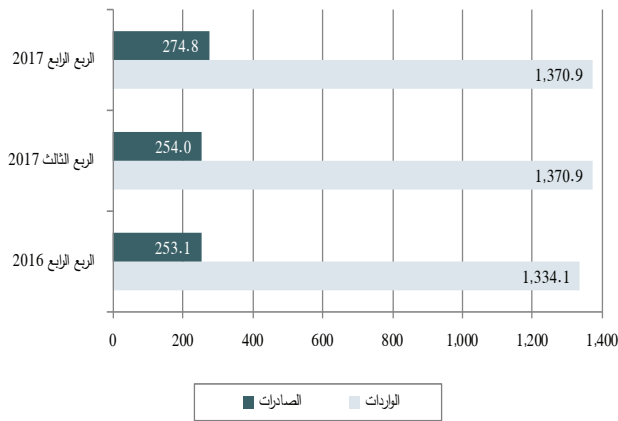
الكتاب الإحصائي السنوي رقم 30. معهد القدس لبحث السياسات (2016) WWW.JIIS.IL

1 OECD: Economic Survey of Israel, 2018. <http://www.oecd.org/economy/economic-survey-israel.htm>

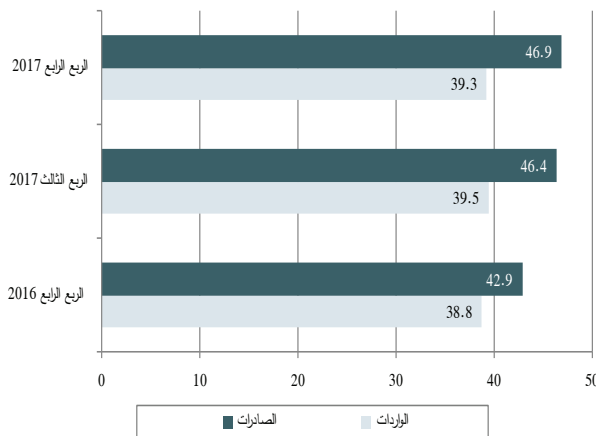
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

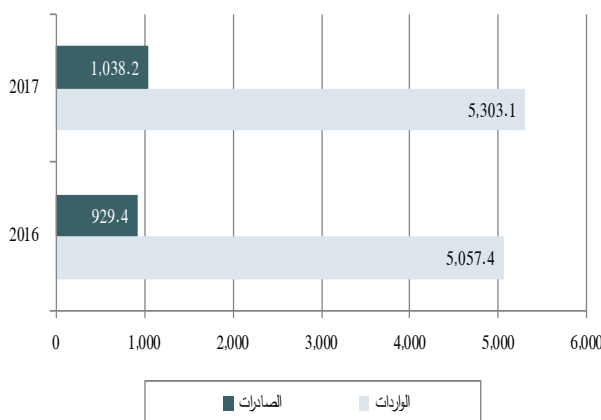
شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



شكل 8-3: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2017 و 2016 (مليون دولار)



الربع الرابع: بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»<sup>2</sup> في الربع الرابع 2017 نحو 1,370.9 مليون دولار، وهي نفس القيمة في الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر سجلت الواردات السلعية في الربع الرابع 2017 ارتفاعاً بنسبة 3%، أما الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات، وقد ارتفعت بنسبة 8% مقارنة مع الربع السابق كما ارتفعت بنسبة 9% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,096.1 مليون دولار. ولقد تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.6 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

المقارنة السنوية: بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة لعام 2017 نحو 5,303.1 مليون دولار وقد ارتفعت بنسبة 5% مقارنة مع عام 2016. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 1,038.2 وسجلت ارتفاعاً بنسبة 12% مقارنة بعام 2016. ونتيجة لذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,264.9 مليون دولار. وطرأ تحسن طفيف على العجز هذا نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 33.2 مليون دولار (انظر الشكلين 3-8 و 4-8).

## ميزان المدفوعات

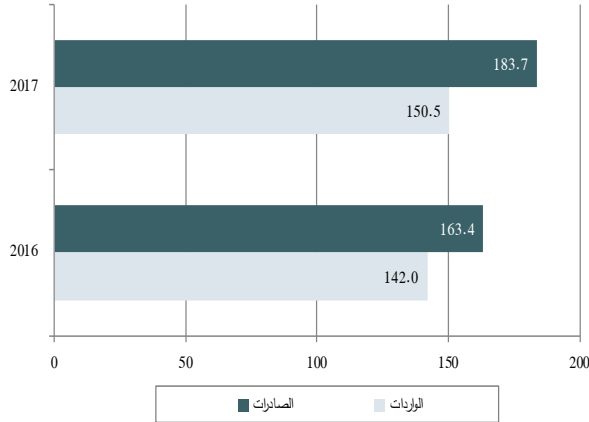
الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

الربع الرابع: بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 303.6 مليون دولار في الربع الرابع 2017، وهو ما يعادل 8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,386.6 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 544.3 مليون، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 538.7 مليون دولار. (انظر جدول 1-8).

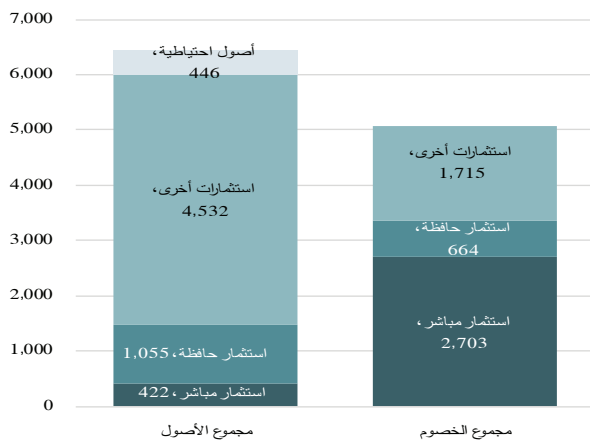
جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 313.4 مليون دولار. ومن الضروري

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2017.  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 4-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2016 و2017 (مليون دولار)



شكل 5-8: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الرابع 2017) (مليون دولار)



الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

المقارنة السنوية: بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,563.7 مليون دولار في العام 2017، وهو أقل بنسبة 20% عن عجز العام الماضي. وجاء هذا أساساً بسبب الارتفاع في التحويلات الجارية (بنسبة 29%) بين العامين. كما زاد عجز الميزان التجاري بنسبة 2% أما ميزان الدخل فقد شهد تحسناً بنسبة 5% (انظر الجدول 8-1). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 1,395.2 مليون دولار. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند «حساب السهو والخطأ». ويلاحظ أنّ قيمة هذا البند انخفضت بين العامين.

## الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2017 نحو 6,455 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 7%، واستثمارات الحافظة 16%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,082 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 53% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم عن أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,373 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (65.2%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطيني بمقدار 2,281 مليون دولار. (انظر الشكل 5-8).

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

2017	2016	الربع الرابع 2017	الربع الرابع 2016	
(5,374.2)	(5,246.2)	(1,386.6)	(1,386.3)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
(4,439.1)	(4,327.4)	(1,145.9)	(1,143.9)	- صافي السلع
(935.1)	(918.8)	(240.7)	(242.4)	- صافي الخدمات
1,991.9	1,896.0	544.3	491.3	2. ميزان الدخل
1,818.6	1,408.6	538.7	365.4	3. ميزان التحويلات الجارية
(1,563.7)	(1,941.6)	(303.6)	(529.6)	4 الحساب الجاري (1+2+3)
1,395.2	1,701.5	313.4	468.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
168.5	237.6	(9.8)	60.9	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه إسرائيل عام 1967.

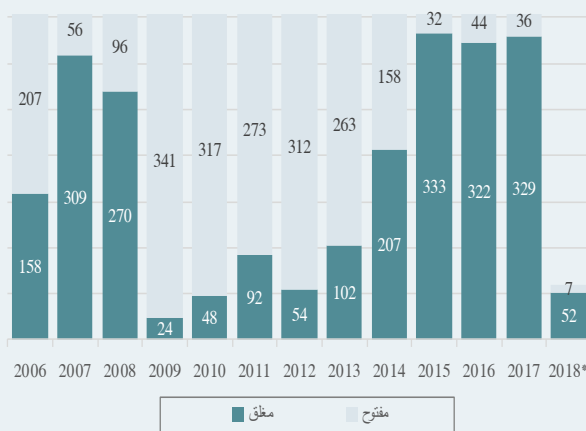
\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ. ولذلك فإن قيمة السهو والخطأ لا تعادل الفرق بين الحساب الجاري والرأسمالي.

## صندوق 8: معابر قطاع غزة

شكل 1: معابر قطاع غزة



شكل 2: عدد أيام إغلاق وفتح معبر رفح



2018\*: حتى نهاية شهر شباط من العام 2018\*  
المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

<https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods#>

يعاني سكان غزة من حصار اقتصادي منذ العام 2007 بسبب القيود المفروضة من الجانب الإسرائيلي والجانب المصري. يقدّم هذا الصندوق عرضاً للمعابر المتوفرة في القطاع مع تسجيل لأداء هذه المعابر خلال الفترة الماضية.

هناك ستة معابر من/إلى قطاع غزة، ولهذه المعابر استخدامات مختلفة بالعلاقة مع مرور الأفراد وحركة البضائع ودخول الوقود.<sup>1</sup> يوضّح الجدول 1 أنّ هناك ثلاثة معابر فقط تعمل بشكل متقطع حالياً (معبر رفح، معبر بيت حانون، معبر كرم أبو سالم)، في حين أنّ المعابر الثلاثة الأخرى مغلقة منذ العام 2011. ويوضح الشكل 1 المواقع المختلفة لهذه المعابر.

جدول 1: أسماء ومواقع وأهمية معابر قطاع غزة والجهات المسيّرة لها

المعبر	الموقع	السيطرة	الوظيفة	الحالة
بيت حانون	شمال مدينة غزة	إسرائيل	عبور الحالات المرضية الفلسطينية والديبلوماسيين والصحافة والبعثات الأجنبية والعمال وتجار القطاع الراغبون في الدخول بتصاريح إلى إسرائيل، كما تمر منه الصحف والمطبوعات	يعمل بشكل محدود ومتقطع
كرم أبو سالم	الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية	إسرائيل بالتنسيق مع مصر	مخصص للبضائع (ويستخدم كبديل لمعبر رفح أحياناً)**	يعمل بشكل جزئي
رفح	الحدود المصرية الفلسطينية	فلسطيني بالتنسيق مع مصر/رقابة أوروبية	مخصص لمرور الأفراد والبضائع باتجاهين	يعمل بشكل متقطع
المنطار	شرق غزة	إسرائيل	مخصص لمرور البضائع باتجاهين	مغلق 2007/2011*
العودة	شرق مدينة رفح	إسرائيل	مخصص لحركة البضائع إلى قطاع غزة فقط	مغلق 2011
الشجاعية	حي الشجاعية شرق مدينة غزة	إسرائيل	مخصص لاستيراد الوقود إلى القطاع	مغلق 2011**

\* قامت إسرائيل عام 2007 بإغلاق معبر المنطار ما عدا القشاطر الناقل (وهو مخصص لنقل المواد السائبة مثل الحصى والتراب وغيرها)، ثم قامت إسرائيل بإغلاقه بالكامل في العام 2011.

\*\* بعد إغلاق معبر الشجاعية، يتم إدخال الوقود إلى القطاع عبر معبري كرم أبو سالم ومعبر رفح. المصدر: الموقع الإلكتروني للجزيرة. <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesan-dregions/2017/2/14/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

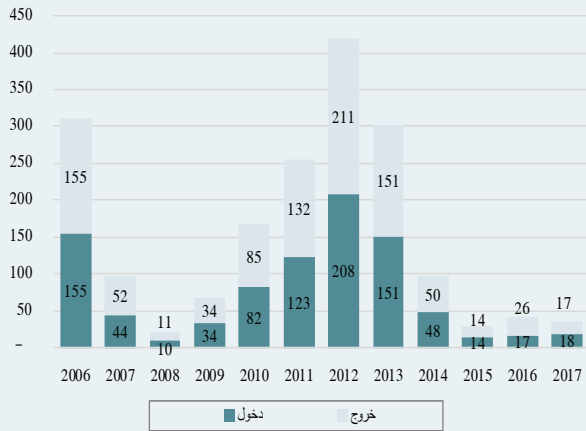
## معبر رفح

معبر رفح على الحدود المصرية هو معبر أساسي لحركة الأفراد من وإلى قطاع غزة. وتفرض مصر العديد من القيود على حركة السكان عبر المعبر. يوضّح الشكل 2 أيام إغلاق وفتح معبر رفح منذ العام 2006 وحتى نهاية شهر شباط من العام 2018. ويستفاد من الشكل أنّ عدد أيام عمل المعبر في كامل العام 2017 بلغ 36 يوماً فقط (من أيام السنة الـ 365). وهذا أكثر أعوام الإغلاق بعد العام 2015، الذي لم يشهد سوى 32 يوم عمل. كذلك كان المعبر مغلق في كافة أيام الشهر الأول من العام 2018.

1- هناك معبر آخر يُدعى معبر القرارة ويقع بين خان يونس ودير البلح، وهو مخصص للتحركات العسكرية الإسرائيلية فقط.



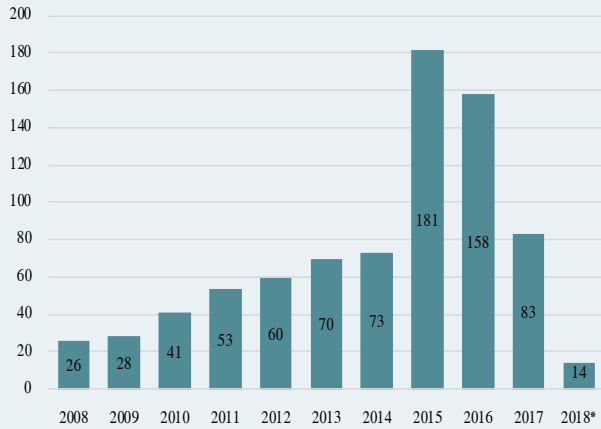
شكل 3: حركة الأشخاص من وإلى قطاع غزة عبر معبر رفح (ألف)



المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

#https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods

شكل 4: خروج الأفراد عبر معبر بيت حانون (ألف)

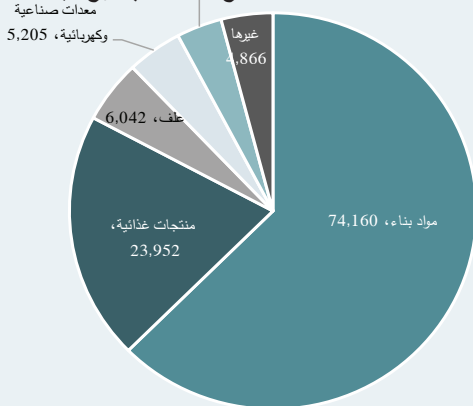


2018\*: حتى نهاية شهر شباط من العام 2018\*

المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

#https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods

شكل 5: عدد الشاحنات الداخلة لقطاع غزة حسب نوع البضاعة، 2017



المصدر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

#https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods

أدى الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح في السنوات الماضية إلى تقييد كبير في حركة المسافرين من وإلى مصر. يوضح الشكل 3 أن عدد المسافرين عبر المعبر في العام 2016 بالاتجاهين بلغ 43 ألف في 44 يوم من الأيام التي عمل فيها المعبر، وهو ما يعادل نحو 10% فقط من عدد المسافرين عبر المعبر في العام 2012.

### معبر بيت حانون

معبر بيت حانون هو المعبر الثاني من حيث الأهمية لحركة سكان قطاع غزة. ويستخدم هذا المعبر لعبور الحالات المرضية الفلسطينية وحركة البعثات الأجنبية والصحفيين وغيرهم من وإلى إسرائيل. ويوضح الشكل 4 خروج الأفراد من قطاع غزة إلى إسرائيل عبر المعبر (نظراً لأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة يسجل أعداد المغادرين فقط). ويبين أن 82,809 شخص مروا مغادرين قطاع غزة في العام 2017. هذا أقل بشكل ملحوظ من أعداد المغادرين في العامين السابقين 2015 و2016. كما أن عدد المغادرين في الشهرين الأولين من العام 2018 بلغ 14,496 شخص، وهو أقل من العدد المناظر في الأعوام الثلاثة السابقة.

وعند النظر في طبيعة/وظيفة الأشخاص المغادرين في العام 2017 نجد أن 36% منهم رجال أعمال/تجار و30% من حملة التصاريح الطبية و13% من ذوي الاحتياجات الخاصة و12% أشخاص يعملون في المنظمات الدولية أو من حملة الهوية الإسرائيلية. وتوزع العدد المتبقي (9%) بين مصليين وزيارات للسجناء وللمقابلات الأمنية.

### حركة البضائع

بعد إغلاق معبري المنطار والعودة، يجري استخدام معبر رفح لنقل البضائع إلى داخل القطاع فقط، في حين يتم استخدام معبر أبو سالم لنقل البضائع من داخل القطاع وإلى خارجه أيضاً، بما فيها البضائع من وإلى الضفة الغربية. ولقد شهدت طبيعة المواد المستوردة إلى قطاع غزة تغيراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة نتيجة الدمار الذي ألحقه العدوان الإسرائيلي بالمرافق والأبنية والبنية التحتية، والذي أدى بدوره إلى زيادة إدخال مواد البناء إلى القطاع من أجل عملية إعادة الإعمار. يصور الشكل 5 أعداد وأنواع حمولات الشاحنات التي دخلت قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم في العام 2017. بلغ إجمالي عدد هذه الشاحنات 118,510 شاحنة. وهذا العدد أقل من عدد الشاحنات الداخلة في العام 2016، ولكنه أكثر من ضعف عددها في العام 2014.

كانت حمولة أكثر من 60% من الشاحنات الداخلة للقطاع في العام 2017 هي مواد بناء. أما حصة المواد الغذائية فبلغت 20% من الشاحنات (انظر الشكل 5). ومن المعلوم أن إسرائيل تفرض شروطاً صارمة للغاية على نوعيات وكميات البضائع الداخلة إلى القطاع وعلى الجهات التي تذهب إليها المستوردات. وهناك أنواعاً عديدة من البضائع والتجهيزات التي يمنع إدخالها تحت ذرائع أمنية، بما فيها تلك التي تعرف ببضائع الاستخدام المزدوج (dual use). وتجدر الإشارة هنا إلى الوثائق التي اضطر الجيش الإسرائيلي للإفراج عنها والتي تثبت أن إسرائيل كانت، بين 2007 ومنتصف 2010، تسمح بدخول مواد غذائية إلى القطاع تغطي الحد الأدنى المحسوب للسعرات الحرارية التي يحتاجها سكان القطاع لتجنب الجوع المفرط وسوء التغذية المفرطة.<sup>2</sup>

سلام صلاح، معهد «ماس»

2 GISHA, 2012. "Food Consumption in the Gaza Strip - Red Lines" <http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/redlines/red-lines-position-paper-eng.pdf>

## تعريف ومفاهيم اقتصادية

### نظام الحسابات القومية

#### System of National Accounts (SNA)

الاستهلاكي (الخاص والحكومي) إضافة إلى الإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات (أي الصادرات مطروحاً منها الواردات). هذا يمثل إجمالي الإنفاق على ما يتم إنتاجه محلياً في الاقتصاد، وهو يعادل أيضاً إجمالي الدخل التي تتولد في الاقتصاد خلال العمليات الإنتاجية (السطر الأول من العمود الأيسر في الجدول 1). عملياً إذن فإن قيمة الناتج المحلي وقيمة الدخل المحلي متطابقتان، والفرق بين «الناتج» و«الدخل» يقتصر على أن الأول يعتمد منظور الإنتاج والآخر منظور الدخل.

#### الجدول 1: بنية ومكونات الحسابات القومية

الدخل	الإنفاق
تعويضات العاملين (الأجور والرواتب) + فائض العمليات (الأرباح و عوائد السندات والأسهم)	الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار (تكوين رأس المال إجمالي) + الصادرات - الواردات
= دخل محلي إجمالي (بأسعار السوق) - صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - المساعدات)	= الناتج المحلي إجمالي (بأسعار السوق) - صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب - التحويلات)
= دخل محلي إجمالي (بأسعار عوامل الإنتاج) +/- صافي دخل عوامل إنتاج من الخارج	= ناتج محلي إجمالي (بأسعار عوامل الإنتاج) +/- صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
= ادخل قومي إجمالي (بأسعار عوامل الإنتاج) - إهتلاكات رأس المال	= ناتج قومي إجمالي (بأسعار عوامل الإنتاج) - إهتلاكات رأس المال
= الدخل القومي الصافي (بأسعار عوامل الإنتاج) = الدخل القومي	= ناتج قومي صافي (بأسعار عوامل الإنتاج)

خلال الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت دول العالم في 1929 - 1932، والتي يطلق عليها اسم «الأزمة العالمية الكبرى»، افتقد الرئيس الأمريكي آنذاك، فرانكلين روزفلت، وجود مؤشر يدل على نجاح أو فشل إجراءات السياسة الاقتصادية التي يجري تطبيقها (The New Deal) للخروج من الأزمة. ولسد هذا النقص تم وضع مؤشر تقريبي لقياس النشاط الاقتصادي. ولم يتضمن هذا المؤشر سوى قيمة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة، إلى جانب أسعار الأسهم في البورصة. وكان هذا بداية تاريخ ما بات يعرف باسم «الحسابات القومية».

وبعد بضعة سنوات قام الاقتصادي الروسي-الأمريكي سايمون كوزنه (الذي حاز على جائزة نوبل في العام 1970) باقتراح إطار نظري ومنهجية لصياغة عدد من المؤشرات الكمية ترمي إلى قياس طاقة الاقتصاد الأمريكي وأداؤه، بما فيها مؤشر قريب من صيغة الناتج المحلي الإجمالي الحالية. وفي الوقت ذاته تقريباً، طور الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون، نظاماً ومنهجية مفصلة للغرض ذاته وطبقها على الاقتصاد البريطاني. ولقد تم تبني منهجية ستون من منظمة الأمم المتحدة في العام 1947 وجرى تطويرها لتصبح «نظام الحسابات القومية (SNA)» المعروف حالياً.

نظام الحسابات القومية هو النظام الدولي القياسي المعتمد لقياس الوزن الاقتصادي للدول المختلفة ولقياس تطور النشاط الاقتصادي ونمو الإنتاجية والتجارة الدولية والتحويلات البنينة. ويشرف على هذا النظام لجنة خاصة في الأمم المتحدة، وهي تعمل بشكل مستمر على تحديث وتطوير مكونات ومنهجية النظام.

#### الحسابات القومية

الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة كافة السلع والخدمات التي تمر في السوق والتي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (سنة) في بقعة جغرافية محددة (دولة). ويمكن النظر إلى هذا الناتج من ثلاث جهات، علماً بأن تقدير قيمته تتطابق في الجهات الثلاث:

- جهة الإنتاج: إجمالي القيمة المضافة التي تتحقق في الدولة خلال سنة.
- جهة الدخل: إجمالي الدخل التي تتولد خلال العملية الإنتاجية في الدولة خلال سنة.
- جهة الإنفاق: إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات في الدولة خلال سنة.

يعرض الجدول 1 بنية الحسابات القومية من جهة الدخل ومن جهة الإنفاق. وإذا نظرنا إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة الإنفاق (العمود الأيمن) نرى أنه يتكون من مجموع الإنفاق

- من «أسعار السوق» إلى أسعار «تكاليف العوامل»  
تشتمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي على صافي الضرائب غير المباشرة (أي الضرائب غير المباشرة مطروحاً منها مساعدات الحكومة للمنتجين). وهو ما يعني أنها محسوبة بأسعار السوق. وعند طرح قيمة صافي الضرائب غير المباشرة فإننا نتوصل إلى الناتج المحلي الإجمالي محسوباً بأسعار تكاليف عوامل الإنتاج (factors-cost prices).

- من «المحلي» إلى «القومي»  
كما ذكرنا سابقاً يقيس الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج والدخل في بقعة جغرافية معينة، بغض النظر عن جنسية الأشخاص والمؤسسات الذين قاموا بعملية الإنتاج أو الإنفاق. أي أن هذا المؤشر هو (location-based). بالمقابل فإن الناتج القومي الإجمالي يقيس إنتاج وإنفاق المواطنين فقط في دولة معينة، سواء كان هؤلاء يحوزون دخولهم من داخل أو من خارج حدود هذه الدولة. أي أن مؤشر الناتج القومي هو (ownership-based). على سبيل المثال،



## الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي التصرفي الفلسطيني

تناولنا في عدد سابق من «المراقب» النواقص التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (انظر المراقب عدد 48). وهذه النواقص تحول دون أن يكون المؤشر مقياساً أميناً للرفاه أو لمستوى الحياة في البلد المعني. إنّه فقط مؤشر تقريبي لقيمة الموارد المتاحة في الاقتصاد، والتي يمكن توظيفها مبدئياً من أجل خلق دولة الرفاه.

هذا يعني من ناحية مبدئية أنّ الدخل القومي الإجمالي مؤشر أكثر ملاءمة من الناتج المحلي الإجمالي للتدليل على الموارد السنوية المتاحة في الحالة الفلسطينية. ولكن، الدخل القومي الصافي أيضاً يقدّم صورة ناقصة، ذلك لأنّ هذا المؤشر لا يأخذ بالاعتبار صافي «التحويلات دون مقابل» (Unrequited Transfers) التي ترد إلى الاقتصاد من الخارج. وهذه التحويلات تتضمن المساعدات والهدايا التي يرسلها المقيمون في الخارج لأهلهم وأصدقائهم داخل البلد، إضافة إلى المساعدات والهبات من الخارج للمؤسسات والهيئات الخاصة والعامة. ولقد بلغت قيمة صافي هذه التحويلات إلى فلسطين 1,421 مليون دولار في 2015. وعند إضافة هذا المبلغ ينتقل الدخل القومي الإجمالي إلى ما يعرف باسم الدخل القومي الإجمالي التصرفي (Disposable) وهو مؤشر أكثر ملاءمة من المؤشرين الآخرين للتعبير عن مبلغ الموارد المتاحة في الاقتصاد. وتزيد قيمة الدخل القومي الإجمالي التصرفي الفلسطيني عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يقرب من 25%، سواء بالنسبة إلى المبلغ الكلي أو لنصيب الفرد من الدخل.

ولكن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قاصر في حالة فلسطين حتى عن إعطاء الفكرة التقريبية عن الموارد المتاحة. ذلك لأنّه لا يأخذ في الحسبان القيمة الموجبة والعالية لصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج، والذي بلغ في فلسطين نحو 1,217 مليون دولار في 2015. وكما يوضّح الجدول 2 فإنّ إضافة هذا البند تجعل الدخل القومي الإجمالي لفلسطين أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.5%. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من 97% من صافي دخل العوامل هذا جلبته قوة العمل الفلسطينية العاملة في الخارج (في إسرائيل أساساً)، في حين جاء الباقي من صافي دخل الملكية في الخارج. وهذا بدوره يفسر لماذا تحقق الجزء الأكبر من صافي دخل العوامل من الخارج في الضفة الغربية، في حين كانت حصة قطاع غزة هامشية للغاية في ذلك العام.

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي التصرفي (مليون دولار 2015)

فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
12,673	3,134	9,539	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار السوق)
2,814	1,686	3,606	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
1,712	16	1,696	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
14,385	3,150	11,235	الدخل القومي الإجمالي
1,421	586	835	صافي التحويلات دون مقابل
15,806	3,735	12,071	الدخل القومي الإجمالي التصرفي (الدخل الإجمالي المتاح)
3,510	2,010	4,564	نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المتاح (دولار)

الجهاز المركزي للإحصاء: إحصاءات الحسابات القومية 1994 - 2015.



## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2017

2017 <sup>2</sup>				2016	2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع						
<b>السكان (ألف نسمة)</b>										
5,003.7	4,969.4	4,935.2	4,901.2	4,867.4	4,952.3	4,816.5	4,682.5	4,550.4	4,420.5	فلسطين
3,036.6	3,018.1	2,999.6	2,981.2	2,962.9	3,008.9	2,935.4	2,862.5	2,790.3	2,719.1	الضفة الغربية
1,967.1	1,951.3	1,935.6	1,920.0	1,904.5	1,943.5	1,881.1	1,820.0	1,760.1	1,701.4	قطاع غزة
<b>سوق العمل</b>										
1,019.0	1,000.2	971.5	999.1	1,002.0	997.0	980.5	963.0	917.0	885.0	عدد العاملين (ألف شخص)
44.1	46.5	45.4	45.8	45.5	45.5	45.8	45.8	45.8	43.6	نسبة المشاركة (%)
24.5	29.2	29.0	27.0	25.7	27.4	26.9	25.9	26.9	23.4	معدّل البطالة (%)
13.7	19.0	20.5	18.8	16.9	18.1	18.2	17.3	17.7	18.6	- الضفة الغربية
42.7	46.6	44.0	41.1	40.6	43.6	41.7	41.0	43.9	32.6	- قطاع غزة
<b>الحسابات القومية (مليون دولار)</b>										
3,728.8	3,728.3	3,653.7	3,387.3	3,370.4	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	الناتج المحلي إجمالي
3,173.8	3,386.6	3,201.2	3,083.1	3,016.2	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4	11,062.6	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
1,068.6	892.7	990.4	858.1	964.4	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2	3,381.7	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
894.9	879.6	776.0	755.1	756.5	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0	2,707.3	- التكوين الرأسمالي الإجمالي
717.9	671.3	678.2	625.3	644.8	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3	2,071.8	- الصادرات
2,104.5	2,090.5	1,974.6	1,897.1	2,031.0	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	- الواردات (-)
<b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>										
788.3	793.7	783.3	731.2	734.6	3,096.5	2,957.2	2,863.9	2,960.1	2,992.2	بالأسعار الجارية
734.9	745.6	728.2	714.7	718.6	2,923.4	2,922.9	2,863.9	2,852.4	2,944.0	بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)
<b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>										
(1,386.6)	(1,419.3)	(1,296.5)	(1,271.8)	(1,386.3)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)	(4,732.2)	الميزان التجاري
544.3	558.6	418.7	470.3	491.3	1,991.9	1,896.0	1,712.2	1,482.4	1,160.3	ميزان الدخل
538.7	417.0	386.7	476.2	365.4	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3	1,188.5	ميزان التحويلات الجارية
(303.6)	(443.7)	(491.1)	(325.3)	(529.6)	(1,563.7)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)	(2,383.4)	ميزان الحساب الجاري
<b>أسعار الصرف والتضخم</b>										
3.512	3.559	3.594	3.749	3.829	3.603	3.840	3.884	3.577	3.611	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
4.953	5.019	5.073	5.292	5.401	5.083	5.418	5.483	5.046	5.093	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
0.43	(0.49)	(0.47)	1.07	(0.69)	0.21	(0.22)	1.43	1.73	1.72	معدّل التضخم (%) <sup>1</sup>
<b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>										
976.9	722.3	1,040.0	912.4	936.4	3,651.3	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
1,059.7	782.6	1,107.0	845.5	768.2	3,794.8	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	النفقات الجارية
113.4	53.0	55.0	36.5	80.2	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4	النفقات التطويرية
(196.2)	(113.3)	(122.1)	30.2	88.0	(401.4)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
254.2	125.9	111.6	228.8	214.3	720.4	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	إجمالي المنح والمساعدات
58.0	12.5	(10.5)	259.0	302.3	319.0	440.1	86.9	414.8	258.7	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,523.2	2,526.0	2,492.7	2,514.9	2,483.8	2,523.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	الدين العام الحكومي
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>										
15,850.2	15,461.0	15,348.1	15,222.3	14,196.4	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	موجودات / مطلوبات المصارف
1,892.7	1,804.6	1,744.5	1,720.3	1,682.4	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	حقوق الملكية
11,982.5	11,526.8	11,379.5	11,127.5	10,604.6	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	ودائع الجمهور
8,026.0	7,761.9	7,528.9	7,234.2	6,871.9	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).  
 1. معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.  
 2. أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

بيانات السكان وأعداد العاملين تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017